تواصل فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، بعث الرسائل التحذيرية للاحتلال الاسرائيلي، على وقع استفزازات الأخير، واكدت في مهرجان بمدينة غزة امس انها لن تسمح بكسر قواعد الاشتباك أو تمرير مسيرة الاعلام الاستفزازية في القدس المحتلة نهاية مايو/أيار الحالي

المقاومة في غزة تتوعد الاحتلال

تأكيد على عدم السماح بكسر قواعد الاشتباك أو تمرير مسيرة الأعلام

أكدت المقاومة أنّ الفلسطينيين لن يسمحوا بالعودة لمربع الاستفزازات (عبد الحكيم أبو رياش)

غزة ـ **يوسف ابو وطفة**

تزداد تهديدات فصائل المقاومة في قطاع غزة للاحتلال الإسرائيلي، على وقع ظروف تنبئ بإمكانية التصعيد عسكرياً مجدداً، لا سيما في ظل الاستفزازات الإسرائيلية المتواصلة على مختلف الجبهات. وقد توعدت فصائل المقاومة مجدداً أمس الأحد الاحتلال، مؤكدة انها لن تسمح بكسر قواعد الاشتباك معه، أو تمرير مسيرة الأعلام الاستفزازية في القدس المحتلة يوم 29 مايو/أيار الحالي. وأكدت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، في مهرجان أقامته حركة حماس في مدينة غزة بمناسبة مرور عام على المواجهة الأخيرة بعنوان «سيف القدس: وحدة الوطن والشعب»، أن «ممارسات الاحتلال في المدن المحتلة كافة، والقدس على وجه الخصوص، وما يجري فيها من انتهاكات مستمرة، فضلاً عن الدعوات إلى اقتحام المسجد الأقصى عبر مسيرة الأعلام المزمع إجراؤها في 29 مايو الحالي، كلها أسباب تدفع إلى الوقوف عندها بحزم وإصرار». وقال متحدث باسم الغرفة لم يُشر إلى هويته، إن الفلسطينيين «لن يسمحوا بالمطلق بكسر قواعد الاشتباك والعودة إلى مربع الاستفزازات». وأضاف أن «المقاومة هي تواصل إعدادها وتجهيزها على المستويات كافة في سبيل معركة التحرير التي نعيش فصولها ونعد العدة لها، تدعو إلى تضافر جهود الشعوب وقوى المقاومة الحية في المنطقة، والاستعداد لمعركتنا المقدسة».

من جهته، قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، إن حركته وفصائل المقاومة الفلسطينية لن تسمح بمرور مسيرة الأعلام في القدس المحتلة، واصفاً إياها بـ«الخزعبلات». وأضاف هنية في كلمة له خلال المهرجان، أن «معركة سيف القدس شكلت نقطة تحول مهم في مجرى الصراع مع الاحتلال وفتحت الباب أمام معركة مختلفة»، مؤكداً أن «نتائج المواجهة لم تقتصر على القضية الفلسطينية فقط، بل تعدت إلى المجتمع الدولي بكامله». وشدد هنية على أن «المبادرة التي قامت بها كتائب القسام والمقاومة من غزة ضربت نظرية الأمن الإسرائيلي»، مشيراً إلى أن «المقاومة خلال المواجهة الأخيرة نقلت المعركة إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يكن هناك شبر داخل فلسطين إلا وكان محل استهداف من صواريخ المقاومة وطائراتها المسيّرة». ووفق هنية «تخطى الأبطال المجاهدون التحديات الأمنية، ونفذوا العمليات داخل الاحتلال، إلى جانب أن معركة سيف القدس وحدت الأرض والشعب والقضية، وأزالت الحواجز الجغرافية داخل فلسطين التاريخية». وحذر هنية الاحتلال من الإقدام على جرائم وخطوات جديدة، في إشارة إلى رفض استباحة الأقصى، داعياً الفلسطينيين إلى «حماية المسجد الأقصى وعدم السماح بالعربدة داخله».

من جانبه، أكد الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، زياد النخالة، أن «القدس دونها الأرواح، والالتزام بها هو الضمان الوحيد لعدم الانزلاق مع من يحاول ترويضنا والقبول بالأمر الواقع»، مشدداً على أن «مسؤولية المقاومة تزداد في الدفاع عن المسجد الأقصى يوماً بعد يوم». وأضاف النخالة في كلمة له خلال المهرجان أن «الذين يظنون أن مقاومة الشعب الفلسطيني يمكن أن تقف عندما يتعرض الأقصى للتهويد، لا يفهمون بواعث المقاومة وهم واهمون»، مبيناً أن «كل الظروف التي تحيط بالفلسطينيين تضعهم وجهاً لوجه أمام العدو من دون أوهام، وبعيداً عن شعارات البعض».

وأشار الأمين العام للجهاد الإسلامي إلى أن «المقاومة والفلسطينيين بإمكانهم اليوم أكثر من أي وقت مضى، فتح مزيد من الثغرات في جبهة العدو لينزف حتى يرحل عن فلسطين». وذكر أن «المواجهة الأخيرة التي خاضتها المقاومة دفاعاً عن القدس والمسجد الأقصى، رسمت مشهداً تاريخياً يجب الحفاظ عليه بكل قوة»، مشدداً على أن «من واجبنا أن ندفع بإنجازات سيف القدس إلى الأمام ولا نرجع خطوة واحدة إلى الخلف». وأشار النخالة إلى أن «وحدة الساحات القتالية أصبحت ضرورة، ويجب ألا نسمح للاحتلال بالاستفراد بمنطقة دون غيرها».

وتأتي هذه التحذيرات الجديدة لقادة المقاومة، في وقت أكدت فيه مصادر فلسطينية مطلعة لـ«العربي الجديد»، أخيراً، أن فصائل المقاومة في غزة رفعت منذ أيام حالة التأهب خشية من «غدر إسرائيلي»، ولمتابعة التطورات المتوقعة نهاية هذا الشهر في المسجد الأقصى. وقالت المصادر إن «المقاومة وجهت رسائل تحذيرية مختلفة خلال الأيام الأخيرة للوسطاء لنقلها للاحتلال، لتأكيد مبدأ ترابط الساحات الفلسطينية»، وهو ما يعني استمرار ربط جبهة غزة بالتطورات المتسارعة في الضفة والقدس المحتلتين. وشددت المصادر على أن «المقاومة أكملت عدتها وتجهزت جيداً لحرب طويلة، إذا أرادت إسرائيل تغيير قواعد الاشتباك».

في غضون ذلك، يزداد الاحتقان في قطاع غزة، في ظل عدم التقدم في ملف إعادة الإعمار على الرغم من مرور عام على المواجهة الأخيرة مع الاحتلال الإسرائيلي، وفي السياق، اتهم ناجي سرحان، وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية في غزة، أمس، إسرائيل، بممارسة الضغوط على الجهات المانحة، لتأخير عملية إعمار ما تم تدميره في عدوان مايو من العام الماضي. وقال سرحان، خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر الإعلام الحكومي بمدينة غزة، إن ما تم إعماره في قطاع الإسكان، من المنازل المدمرة كلياً يصل إلى 20 بالمائة، بينما بلغت نسبة ما تم إعماره من المنازل المدمرة جزئياً حوالي 70 بالمائة. ونفى سرحان «وجود أي تعهدات لإعادة إعمار الأبراج والعمارات السكنية متعددة الطوابق». وأوضح أن ما تم إنجازه في مجال البنية التحتية «لا يتجاوز إعادة تأهيل بعض تقاطعات الشوارع»، مضيفاً «هذا لا يتناسب مع حجم ما تم تدميره خلال العدوان». وذكر أن القطاع الزراعي والاقتصادي لم «يشهد أي إنجاز ملموس بعد في عملية إعادة الإعمار». وأشار سرحان إلى وجود «ضعف في حجم تمويل عملية الإعمار مقارنة بالاحتياج المطلوب»، لافتاً إلى عدم «وجود مانحين حقيقيين، غير قطر ومصر وبعض الدول الصديقة». وطالب سرحان السلطة الفلسطينية بـ«بذل الجهود الفاعلة مع الدول المانحة لتوفير التمويل اللازم لعملية إعمار وتنمية قطاع غزة».

من جهة أخرى، طالب عدد من الفلسطينيين خلال وقفة بمدينة غزة، أمس، إسرائيل بتسليم جثامين الأسرى الذين استشهدوا داخل السجون الإسرائيلية، إلى ذويهم. ورفع المشاركون في الوقفة صوراً للأسرى الشهداء المُحتجَزة جثامينهم، إلى جانب لافتة كبيرة كُتب عليها «طالب بالإفراج عن جثامين الأسرى الشهداء».

حذر إسماعيل هنية الاحتلال من الإقدام على جرائم جديدة

سرحان: إسرائيل تضغط على المانحين لتأخير إعمار غزة

للحديث تتمة...

اتحاد الشغل والخيار الثالث

وليد التليلي

تتجه الأنظار، اليوم الإثنين، إلى الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعقد اجتماعاً لهيئته الإدارية، وهي السلطة الثانية في المنظمة بعد المؤتمر، لتباحث تطور الوضع في تونس، وقرار الرئيس قيس سعيّد استحداث هيئة استشارية لتكتب دستوراً جديداً للبلاد وتعيد تنظيم الحياة السياسية، فيما يسميه سعيّد جمهورية جديدة.

لا شيء في هذه الهيئة مبدئياً يمكن أن يدفع الاتحاد ليزكيها أو يوافق عليها، بالنظر إلى كل مواقفه السابقة المعلنة، فهي مجرد هيئة استشارية وليست تقريرية، لا تشارك فيها الأحزاب. ويعود فيها القرار إلى الرئيس. أما الاتحاد فمجرد مشارك في لجنة لا يترأسها حتى، وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، التي أوكلت مهمة إدارتها لعميد المحامين، إبراهيم بودربالة، المثير للجدل.

موقف الاتحاد المعروف والوارد في أكثر من تصريح وبيان، أنه لا يمكن أن يكون مشاركاً في حوار نتائجه معروفة مسبقاً، ولن يقبل بأن يكون شاهد زور، ولا جزءاً من ديكور. وأكد أيضاً أنه يرفض إقصاء الأحزاب، ويختلف كثيراً مع أفكار سعيّد بخصوص النظام السياسي في البلاد، وهو ما يعني صراحة أنه لا يلتقي مع هذه القرارات التي لم يُدعَ إلى المشاركة فيها.

في الوقت نفسه، يخضع الاتحاد إلى ضغوط من أحزاب وشخصيات تدعوه وبقية المنظمات إلى عدم المشاركة في هذه اللجنة، وأخرها حزب العمال اليساري، الذي دعا كل الجمعيات والمنظمات الرافضة للاستبداد «كي لا تشارك في المهزلة الحالية حفاظاً على سمعتها وكرامتها وتاريخها»، بحسب بيان له السبت الماضي. لا يريد الاتحاد أن يكون جزءاً من مشروع سعيّد، ولكنه لا يريد أيضاً أن يقع برفضه الصريح القاطع بين أحضان معارضيه، خصوصاً حركة النهضة، والعودة إلى ما قبل 25 يوليو/تموز الماضي. وهو كان يرى بالفعل في إجراءات 25 يوليو فرصة لإعادة ترتيب المشهد في تونس على قواعد جديدة، أو ما يسميه الأمين العام للاتحاد، نور الدين الطبوبي، بالخيار الثالث. ولكن لن يكون أمام الاتحاد متسع من الوقت لانتظار توضح ميزان القوى. وأمام خطورة هذه الوضع، وبالنظر إلى أهمية قرار الاتحاد وتأثيره في وضع الصراع الحالي، وجّه سعيّد دعوة، أمس الأحد، للقاء الطبوبي، في محاولة استباقية واضحة للتأثير على قرار المنظمة النقابية، التي تدرك بالتأكيد أنها مفاوِرة جديدة، ومحاولة، مثل سابقاتها، للتلاعب بها.

5 سنوات سجناً لأسرى نفق الحرية

حيفا ـ **ناهد درباس**

أصدرت محكمة الصلح في الناصرة في الداخل الفلسطيني المحتل، أمس الأحد، حكماً بالسجن خمس سنوات على خمسة من أسرى نفق الحرية، مع غرامة بقيمة خمسة آلاف شيقل (نحو 1488 دولاراً)، والأسرى هم محمد العارضة، محمود العارضة، أيهم كممجي، يعقوب قادري، مناضل انفيعات وزكريا الزبيدي. ويُضاف الحكم إلى أحكام سابقة تقضي بالسجن 8 أشهر.

مع العلم أن الزبيدي ما زال معتقلاً في ملفه الأساسي ولم يصدر الحكم عليه بعد. وهو ما يعتبر قراراً غير مسبوق بإصدار حكم على موقوف. وبالإضافة إلى هذه الأحكام، تم إصدار الحكم على ستة متعاونين مع الأسرى بالسجن أربع سنوات مع غرامة بقيمة ألفي شيقل (نحو 600 دولار). وحضر إلى المحكمة طاقم محامي الدفاع ونشطاء سياسيون. وفي حديث مع المحامية حنان خطيب من هيئة شؤون الأسرى، قالت: «القرار بالحكم على الزبيدي هو سابقة قانونية وضد القانون، ولكن القاضية قالت في المسوغات: لا أفرق بين معتقل ومحكوم في هذا الملف. وهي لا تفرق بين جزئية كل شخص وشخص». وأضافت خطيب: «القرار قاس وجائر، خصوصاً بحق المتعاونين الستة، وبحق الزبيدي الذي ما زال موقوفاً، ولم يحكم عليه بعد بملفه الأساسي». وكشفت أن الزبيدي قال في المحكمة: «أنتم تحاكموننا على فشل أجهزتكم الأمنية». وكان الأسرى الستة قد نجحوا، في 6 سبتمبر/أيلول الماضي، في تحرير أنفسهم من سجن جلبوع، عبر نفق حفروه في زنزاناتهم داخل السجن، قبل إعادة اعتقالهم بعد أسبوعين.

وقفة ضد سعيّد جنوبي تونس

تونس ـ **بسمة بركات**

شارك عدد من أعضاء مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» وشخصيات من «جبهة الخلاص الوطني» في تونس، أمس الأحد، في وقفة احتجاجية جديدة ضد قرارات الرئيس قيس سعيّد، وهذه المرة في مدينة مدنين، وهي ثاني محطة لهم في الجنوب التونسي، ضمن سلسلة لقاءات شعبية تم الإعلان عنها في وقت سابق.

ونُظمت الوقفة في ساحة الحرية في مدنين، للتنديد بإجراءات سعيّد، ورددت خلالها شعارات عدة مثل «وحدة وطنية»، و«يسقط الانقلاب»، و«الشعب يريد دستور، حرية، كرامة وطنية». وقال رئيس «جبهة الخلاص الوطني»، أحمد نجيب الشابي، في كلمة أمام المحتجين إن «لا حل سوى الحوار الوطني، وتكوين حكومة إنقاذ تتكون من شخصيات تتمتع بالكفاءة وبثقة التونسيين وتكون لها مساندة واسعة من المواطنين والأحزاب لإدارة المرحلة الانتقالية المقبلة». وأشار إلى أن «جبهة الخلاص الوطني يصدر التوسع لكي تتمكن من مواجهة الانقلاب»، بدوره، قال عضو الهيئة التنفيذية لمبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» الحبيب بوعجيلة، إن «المنقلب بصدد مواصلة مشروعه»، مشيراً إلى أنهم قدموا خطوطاً عريضة لإسقاط الانقلاب «تقوم على عودة البرلمان بمهام محددة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، ثم الذهاب لحوار وطني يناقش القضايا الاستراتيجية الكبرى».

الجيش يدعم مبادرة تبون

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

أعلن الجيش الجزائري، أمس الأحد، دعمه المبادرة السياسية التي أطلقها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قبل أسبوعين، لـ«لمّ الشمل الوطني» وتوحيد الجبهة الداخلية. وذكر قائد أركان الجيش الفريق السعيد شنقريحة، خلال لقائه القيادات العسكرية في المنطقة الثانية بوهران، غربي الجزائر، أن مبادرة «اليد الممدودة التي أعلن عنها الرئيس تبون بهدف تمتين اللحمة الوطنية وتقوية الجبهة الداخلية، مبادرة تنم بحق عن الإرادة السياسية الصادقة للسلطات العليا للبلاد، من أجل لم الشمل واستجماع القوى الوطنية، لا سيما في هذه الظروف الدولية الراهنة». وأبدى قائد الجيش دعمه الكامل للمبادرة ودعا كافة القوى الوطنية والأحزاب السياسية والمدنية إلى إسنادها.

ونفى شنقريحة في خطابه، تقارير إعلامية تحدثت عن وجود خلافات داخل أركان السلطة حول مسار المبادرة السياسية وخطواتها، تحديداً بعد إقالة مدير المخابرات الخارجية نور الدين مقري وعدد من معاونيه، أبرزهم حسين بولحية وناصر حداد، قبل أيام. ويحسم هذا الخطاب موقف الجيش لصالح دعم مبادرة تبون، التي تتضمن العفو عن الناشطين السياسيين الموجودين في الخارج والسماح لهم بالعودة إلى البلاد، من بينهم قيادات من «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المحظورة، وناشطون آخرون.

مرور الكرام

مفتي مصر في لندن: زيارة فاضحة

وائل قنديل

لو أن في مصر مؤسسة تحترم نفسها وتعرف قدر مصر وقيمتها التاريخية والحضارية، لفتحت تحقيقاً فورياً في فضائح زيارة مفتي مصر إلى بريطانيا، وطالبت بمعاقبة كل الضالعين في هذه المهانة الحضارية، التي أساءت لمصر أولاً، ولمقام مفتي البلاد ثانياً، وللدبلوماسية المصرية ثالثاً. زيارة المفتي، التي استغرقت أسبوعاً من السياحة في بلاد الإنكليز، بدأت بكذبة، وتخللتها سلسلة من الأكاذيب، وانتهت بما هو عار حضاري وثقافي. الكذبة الكبرى أن المفتي شوقي علام توجّه إلى بريطانيا بدعوة رسمية من مجلس العموم البريطاني، الذي نفى بدوره أن يكون قد وجّه الدعوة للمفتي. والحقيقة، كما يفهمها أي متابع، أنها لو دعوة رسمية فقد كان لا بد أن ينعقد البرلمان على مستوى من التمثيل يليق بحجم الضيف، وأن تحتفل وزارة الخارجية المصرية بالحدث وتبرزه، كما تفعل يومياً من خلال الصفحة الرسمية لها على «فيسبوك» و«تويتر»، والتي لا تترك شاردة أو واردة تقع في الخارج إلا وتنشر تفاصيلها بالصور.

يمكنك في هذا الصدد أن تراجع الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على موقع «فيسبوك»، منذ الأسبوع الأول من مايو/ أيار وحتى اليوم. ستجد أخباراً من كل عواصم الدنيا عن زيارات ولقاءات لمسؤولين وشخصيات مصرية أقل حجماً وأهمية بكثير من منصب مفتي البلاد، ولن تجد سطراً واحداً عما يروجه الإعلام المصاحب للمفتي عن «غزوة مجلس العموم البريطاني». الشاهد هنا أن هذه الزيارة بتفاصيلها المهينة كانت مخجلة للدبلوماسية المصرية ذاتها، فلم تبرزها أو تعقب عليها.

على أن ما يدعو للخجل أكثر فيما خص زيارة المفتي لمجلس العموم هو ما ينشره الإعلام المطبّل له عن نجاحه في توزيع منشور مندد بجماعة الإخوان بين أروقة مجلس العموم، وتلك مهمة أو وظيفة يمكن أن يؤديها أي صبي فوق دراجة بخارية، مكلف، بأجر، لتوزيع أوراق. منصب مفتي الديار المصري من المفترض أنه أكبر وأعلى بكثير من تنفيذ مهام متناهية في الصغر من قبيل توزيع التقارير الأمنية ضد معارضي السلطة. ما نفهمه أن منصب المفتي هو ثاني أعلى مرتبة دينية بعد مقام الإمام الأكبر شيخ الأزهر، ومن ثم حين يزور بريطانيا فالوضع الطبيعي أن يكون ذلك حدثاً كبيراً بالنسبة للمؤسسات والهيئات البريطانية في لندن، ولك أن تتخيل أن مفتي مصر لم يذهب لزيارة المسجد المركزي في العاصمة البريطانية التي أمضى بها أسبوعاً، تخللته صلاة جمعة، تزيد الفضيحة فداحة حين تعلم أن فكرة بناء المسجد المركزي، الكبير في قلب العاصمة البريطانية، كانت تكريماً للدولة المصرية في أربعينيات القرن الماضي، ورداً على مكرمة مصرية بمنح الحكومة البريطانية قطعة أرض لإنشاء كنيسة إنجيلية بالقاهرة، والمعروفة بكنيسة قصر الدوبارة على أحد أطراف ميدان التحرير.

كان هذا المسجد يزوره بالأمة والدعاة من وزارة الأوقاف المصرية، وتشارك الدولة المصرية في إدارته، حتى عصر حسني مبارك، حين انسحبت مصر وانكمشت وتقوقعت، فدخلت السعودية لتملأ الفراغ، وتصير تقريباً مسؤولة عن شؤون المركز، مالياً وإدارياً، فوصل الحال إلى وجود مفتي مصر في لندن ولا يدعى إلى مسجدها المركزي. لا يليق بمصر أن يفعل كل ذلك بمقام المفتي فيها، سواء كان واعياً به، أو جرى استخدامه عن طريق أشخاص أساءوا إليه، وأساءوا إلى صورة بلد كبير يلهو به صغار. مرة أخرى لو أن هناك من يحترم هذا البلد لطلب تحقيقاً فورياً في مهزلة اللعب باسم المفتي، وبه شخصياً، على هذا النحو المخجل. لكن شيئاً من ذلك لن يحدث بالطبع، لأن الواقع ينطق بأن مصر تدار بالمنهج ذاته الذي أديرت به رحلة المفتي: كثير من الأكاذيب والأوهام.

زيارة مفتي مصر إلى بريطانيا: نتائج سياسية محبطة

لم تحقق زيارة مفتي الجمهورية المصرية شوقي علام إلى لندن، خلال الأسبوع الماضي، نجاحا، بل نجمت عنها نتائج سياسية محبطة، في ظلّ انتقادات عدة حول استخدامه مصطلحات معاكسة للأزهر

علام في هولندا، عام 2015 (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أفادت مصادر مصرية خاصة بأن خطة دوائر قريبة من مؤسسة الرئاسة والرئيس عبد الفتاح السيسي، للتأثير السلبي على جماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة «الإخوان المسلمين»، لدى الدوائر السياسية في بريطانيا، أصيبت بانتكاسة شديدة، بسبب النتائج العكسية التي أحدثتها زيارة مفتي الجمهورية شوقي علام إلى لندن، خلال الأسبوع الماضي. فقد نتجت عنها إثارة قضية أحكام الإعدامات على مستويات رسمية وإعلامية، خصوصاً مع إعلان عمدة المدينة صادق خان رفضه استقبال المفتي بسبب تصديقه على هذا العدد غير المسبوق من الأحكام. وأشارت المصادر، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، إلى أنه ضمن النتائج المحبطة كذلك بالنسبة لدوائر السيسي، أن فكرة الترويج لإيجاد بديل يمكن أن يحل في منصب شيخ الأزهر أحمد الطيب باءت هي الأخرى بضربة جديدة، بسبب ما وصفته بـ«الزيارة الفاشلة» التي قام بها علام. وقالت إن علام بحث عن دور جديد ومساحة يشغلها على المستوى الدولي، وهذا ما تجسد في الزيارة التي قام بها إلى لندن الأسبوع الماضي، وحرص خلالها على زيارة مجلسَي العموم واللوردات البريطانيين، وإلقاء محاضرة في جامعة أكسفورد، ولقاء عدد من رجال الدولة في بريطانيا، والتأكيد أنه «المتحدث باسم الإسلام الصحيح».

وركز علام في خطابه أثناء وجوده في بريطانيا، وخصوصاً خلال محاضرته في جامعة أكسفورد التي حملت عنوان «من له الحق في التحدث باسم الإسلام؟»، على الفكرة التي يروجها النظام المصري دائماً، وهي «مكافحة التطرف والإرهاب». وقال: «من الخطأ في حق وطننا ودِيننا أن نترك للمتطرفين الساحة الدولية فارغة يشوهون فيها صورة الإسلام والوطن». وأضاف أن «الإسلام الصحيح قادر على أن يُسكت الأقلية المتطرفة، وأن الإرهابيين يتعبّدون بسفك الدماء المحرّمة ويجاهدون بالقتل والإرهاب». واعتبر أنه «على وسائل الإعلام وحكومات العالم أن تكون أكثر تدقيقاً عند تعاملها مع علماء الدين، حتى يتغلّب صوت الاعتدال على الأقلية المتطرفة».

وقالت مصادر من دار الإفتاء ومن مشيخة الأزهر إن «المفتي علام، بمعاونة مستشاره الخاص إبراهيم نجم، يحاول أن يقوم بالدور الذي أحجم شيخ الأزهر عن القيام به، وهو ترديد الحديث عن ضرورة مكافحة الإرهاب، والصحافيون والمواقع المصرية التي حاولت جاهدة الترويج للزيارة وإثبات نجاحها، إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك، إذ إن وجود المفتي في العاصمة البريطانية أثار الحديث في الأوساط الحقوقية هناك حول أحكام الإعدام المفرطة التي تُنفذ في مصر بحق معارضين سياسيين، والتي يجب أن يوافق عليها المفتي حسب ما ينص القانون، وهو الأمر الذي جعل عمدة لندن يرفض مقابلته». وقالت مصادر مصرية إن مرتب للزيارة هو مؤسس «المجموعة البريطانية المصرية» سمير تكلا، ورئيس «اتحاد الكيانات المصرية» في لندن مصطفى رجب، وهو صاحب مقهى مصري شهير في العاصمة البريطانية، ومعروف بأنه متخصص في الترتيب لزيارات المسؤولين المصريين إلى لندن منذ عهد الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك، مروراً بعهد الرئيس محمد مرسي، وصولاً إلى السيسي. واصطحب علام خلال زيارته إلى لندن، التي استمرت مدة أسبوع، مستشاره الخاص، الرجل القوي في دار الإفتاء إبراهيم نجم، والصحافي المحسوب على الأجهزة الأمنية حمدي رزق، والصحافي مصباح قطب. وعلى الرغم من محاولة المفتي ومرافقيه من دار الإفتاء، وحتى الصحافيين، استغلال زيارته إلى لندن في الترويج لسياسة النظام المصري وحديثه المتواصل عن «مكافحة الإرهاب»، إلا أن ذلك لم يلق النجاح المطلوب في لندن، مع رفض رئيس بلدية لندن صادق خان لقاء مفتي الديار المصرية خلال زيارة البرلمان.

وقبل مغادرة مصر إلى بريطانيا، التي وصل إليها في 15 مايو/أيار الحالي، قال علام إنه سيلقي خطاباً أمام مجلس العموم والمجلس اللوردات، وسيجتمع مع عدد من كبار السياسيين في بريطانيا، بما في ذلك صادق خان. كما أعلن أنه سيلقي محاضرات وندوات في عدد من المنتديات ومراكز البحث البريطانية. وبعد أن أطلق نشطاء ومنظمات بريطانية مسلمة حملة تحت خان على عدم لقاء علام، قال المتحدث باسم رئيس البلدية إنه لا توجد خطط لعقد لقاء بين الرجلين. وشارك مسلمو بريطانيا في التوقيع على رسالة مفتوحة إلى خان أشارت إلى «سجل علام السيئ في مجال حقوق الإنسان»، بما في ذلك موافقته على عمليات الإعدام منذ تعيينه مفتياً قبل نحو عقد. وجاء في الرسالة أنه «منذ توليه منصب المفتي في 2013، وافق شوقي علام على مئات الإعدامات، والعديد منها لسجناء سياسيين ومعارضين للحكومة، في محاكمات جائرة من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، في تجاهل صارخ لحياة الإنسان وحقوق الإنسان».

من جهته، قال مستشار مفتي الجمهورية إبراهيم نجم إن «حالة من التخبط والسعار أصابت المنابر الإعلامية التابعة لتنظيم الإخوان الإرهابي بسبب نجاح زيارة مفتي الجمهورية لبريطانيا». وفي أغسطس/آب من العام الماضي، أصدر السيسي قراراً بتمديد خدمة علام مدة عام بعدما وصل إلى السن القانونية، وفي مقابل ذلك، تعهد المفتي بـ«العمل على استكمال مسيره في (تجديد الخطاب الإفتائي)، وتحقيق الريادة الإفتائية، ليس في مصر فحسب، بل في العالم أجمع».

موقف الأزهر

في أكتوبر/تشرين الأول 2020، اعرب شيخ الأزهر احمد الطيب (الصورة) عن رفضه تداول مصطلح «الإرهاب الإسلامي»، وطالب بتجريم استخدامه. وذكر في بيان انه يستنكر «اصرار بعض المسؤولين في دول غربية على استخدام مصطلح (الإرهاب الإسلامي)، غير منتبهين لما يترتب على هذا الاستخدام من اساءة بالغة للدين الاسلامي». واكد شيخ الازهر ان «الصاق تهمة الارهاب بالاسلام هو خلط معيب بين حقيقة الاديان وبين توظيفها لاغراض هابطة على ايدي قلة منحرفة».

تقرير

خيار أخير للخروج من الأزمة السياسية المستعصية منذ أشهر

العراق: تلويح بحلّ البرلمان

في ظل الأزمة السياسية المتواصلة منذ أشهر في العراق، بدأت قوى عدة تطرح خيار حلّ البرلمان والذهاب نحو إجراء انتخابات جديدة، ومنها التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، وذلك كخطوة أخيرة لإنهاء حالة الانسداد السياسي في البلاد مع تواصل الصراع بين الصدر وقوى تحالف «الإطار التنسيقي» بشأن تشكيل الحكومة الجديدة

بغداد ـ **عادل النواب**

تطرح قوى سياسية عراقية مختلفة منذ أيام، عبر تصريحات وبيانات متكررة، خيار حل البرلمان والذهاب نحو إجراء انتخابات جديدة في العراق، كحل لمعالجة الأزمة السياسية الحالية، التي تدخل قريباً شهرها السابع على التوالي، من دون أي بوادر حقيقية لنهايتها. ومنذ الإعلان عن النتائج النهائية الرسمية للانتخابات في العراق، في الثالثين من نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي (بعد 50 يوماً من إجراء عملية الاقتراع في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول 2021)، تتواصل الأزمة السياسية في البلاد، مسجلة بذلك إحدى أطول الأزمات التي يشهدها العراق، منذ الغزو الأميركي عام 2003.

تتركز الأزمة السياسية حول تشكيل الحكومة المقبلة، إذ يواصل زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الذي حازت كتلته على المرتبة الأولى في الانتخابات، الإصرار على تشكيل حكومة أغلبية وطنية، رافضاً العودة إلى حكومات التوافق القائمة على المحاصصة ووفقاً للأوزان الطائفية في البلاد. في المقابل، يرفض تحالف «الإطار التنسيقي»، الذي يضم عدداً من القوى الحليفة لإيران، هذا الطرح، ويؤكد أيضاً رفضه تشكيل أي حكومة لا تكون من خلال كتلة سياسية للمكوّن الشيعي. وأعلن الصدر عن تحالف عابر للهويات الفرعية تحت اسم «إنقاذ وطن»، ضم تحالف «السيادة» الذي يقدم نفسه ممثلاً سياسياً عن العرب السنّة بزعامة خميس الخنجر، والحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في إقليم كردستان بزعامة مسعود البارزاني.

وخلال الأيام الماضية، صدرت مواقف سياسية عدة تؤكد أن حل البرلمان وإعادة الانتخابات سيكون الخيار المتاح والأفضل من سيناريو الفوضى، في ظل مخاوف من تأثر الملف الأمني بالأزمة السياسية الحالية. وتحدث رئيس حركة «امتداد» المدنية، النائب علاء الركابي، لوكالة الأنباء العراقية «واع» أخيراً، عن أن حل البرلمان خيار يلوح في الأفق، بعد تجاوز المهل الدستورية وعدم وجود أي ملامح لحل للأزمة. من جهته، أكد عضو «الاتحاد الوطني الكردستاني»، فائق بزيدي، في تصريحات له أخيراً، أن «حل البرلمان هو أحد السيناريوهات المحتملة للخروج من الأزمة».

في المقابل، حذر عضو اللجنة القانونية في البرلمان، محمد عنوز، من أن حل البرلمان «ستكون نتائجه وخيمة على أوضاع البلاد»، في معرض تعليقه للصحافيين في بغداد على هذا الخيار. لكنّ عضواً بارزاً في التيار الصدري، قال لـ«العربي الجديد» طالباً عدم ذكر اسمه، إن «حل البرلمان وإعادة الانتخابات أفضل من ولادة حكومة مشوّهة». وأكد مناقشة هذا الخيار في اجتماعات مختلفة بينها لإعضاء تحالف «إنقاذ وطن». ورأى أن «إعادة الانتخابات ستكون في صالح القوى المؤيدة لمشروع حكومة الأغلبية وكذلك المدنيين والمستقلين، لانكشاف ظهر القوى التي استندت التفاوض مع أبناء الوطن لشخصيات من الخارج»، في إشارة إلى تحالف «الإطار التنسيقي». وأعتبر أن تحالف «إنقاذ وطن» يمتلك قرار حل البرلمان، قائلاً «لدينا 180 نائبا ومتى ما رأينا أن حل البرلمان في صالح العراقيين، سنفعل ذلك بلا تردد، ولن نواجه صعوبة بتحقيق نصاب هذه الجلسة حتى إذا قاطعت قوى الإطار التنسيقي».

عضو في التيار الصدري: «إنقاذ وطن» يمتلك قرار حل البرلمان

الصيهود: الانتخابات الجديدة مشروطة بتغيير مفوضية الانتخابات

في المقابل، أكد القيادي في تحالف «الإطار التنسيقي»، محمد الصيهود، في حديث لـ«العربي الجديد»، ارتفاع حظوظ خيار حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة في الأيام الأخيرة، معتبراً أنه «قد يكون أفضل من الخيارات الأخرى إذا استمرت الأزمة فترة أطول». وأضاف الصيهود أن «خيار حل البرلمان والتوجه نحو إعادة الانتخابات بات مطروحاً كأمر واقع الآن من قبل أطراف سياسية مختلفة، خصوصاً لما للانسداد الحاصل حالياً من تأثير على مجمل الأوضاع في العراق». لكنّه رأى أن إجراء انتخابات جديدة بوجود مفوضية الانتخابات نفسها وبإشراف الحكومة الحالية «أمر غير مجدٍ»، معتبراً أن المفوضية وحكومة مصطفى الكاظمي «فشلوا في إجراء انتخابات نزيهة، ولهذا التوجه نحو خيار حل البرلمان وإجراء الانتخابات مشروط بتغيير مفوضية الانتخابات، وربما يطاول الأمر تعديل قانون الانتخابات، خصوصاً في ما يتعلق بالية عد وفرز الأصوات».

وفي السياق، أكد نائب آخر عن «الإطار التنسيقي»، طلب عدم كشف اسمه، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «إخفاق المساعي الحالية من قبل وسطاء إيرانيين لحل الأزمة، يعني استنفاد الفرص كاملة». وأضاف أنّ «إعادة الانتخابات يجب أن يرافقها تغيير مفوضية الانتخابات وإعادة النظر بقانون الانتخابات، وهو ما لا يمكن تحقيقه في حال تم حل البرلمان فعلياً قبل ذلك، ما يعني أننا سندخل بفوضى أكبر». واعتبر أنّ «هذا الخيار يلوّح به الصدريون ضمن رسائل مبطنة لـ«الإطار التنسيقي»، ونعتبر أن ذهاب الصدر وكتلته للمعارضة أفضل من إعادة الانتخابات التي قد لا تكون عملية إجرائها مرة أخرى مضمونة من الأساس».

من جانبه، شرح الخبير في الدستور العراقي علي التميمي لـ«العربي الجديد» الية التوجه إلى هذا الخيار، قائلاً إنه «وفقاً للمادة 64 من الدستور، يُحل البرلمان بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلب من ثلث أعضائه، أو طلب من رئيس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية». وأوضح أنه «بعد حل البرلمان، يدعو رئيس الجمهورية إلى انتخابات جديدة خلال مدة أقصاها ستين يوماً من تاريخ الحل، ويُعدّ مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقيلاً، ويواصل تصريف الأمور اليومية، كما هو الحال حالياً في ظل الانسداد السياسي».

بدوره، أكد المحلل السياسي أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، أن «خيار حل البرلمان والذهاب إلى إجراء انتخابات جديدة مطروح على الأقل في اجتماعات القوى السياسية التي تبحث عن حلول، وربما بات بعضها يهيئ نفسه لهذا السيناريو تحسباً لحدوثه فعلاً». وأضاف أن «هذا الخيار وعلى الرغم من صعوبته، لكنه يعد حلاً أخيراً لإنهاء حالة الانسداد السياسي في العراق». وبيّن الشريفي أن «تلويح مقتدى الصدر بهذا الخيار أكثر من مرة، يؤكد ثقته العالية بقاعدته الشعبية، فهي لن تتأثر بشكل سلبي إذا أعيدت الانتخابات البرلمانية المبكرة، بل على العكس، هذه المرة ربما يرتفع عدد مقاعد التيار الصدري في البرلمان، وهذا الأمر يشمل حلفاءه في تحالف السيادة والحزب الديمقراطي».

خيار إعادة الانتخابات بات مطروحا (مرتضى السوداني/ الأناضول)

مشاكل تعصف بحركة «امتداد»

قالت مصادر من حركة «امتداد»، ابرز الاحزاب المدنية الناشئة في العراق، لـ«العربي الجديد»، ان الحركة التي تمتلك 9 اعضاء في البرلمان تواجه تحديات ومشاكل متتالية منذ عدة اشهر، يقف خلف اغلبها الاختلاف في الرؤى بين اعضاء الحركة بشان الموقف من الازمة السياسية الحالية، اضافة لعدم مناقشة قيادة الحركة مع اعضائها القرارات التي يتم الإعلان عنها او تبنيها. كما ان مسالة التمويل المالي للحركة باتت احد اسباب الخلافات.

الحدث

مخيم مخمور، مايو 2021 (سافيت حامد/فرانس برس)

اغتيال قيادي بـ«الكردستاني» شمالي العراق

بغداد ـ **محمد علي**

كشفت مصادر أمنية في منطقة مخمور، الواقعة على بعد 100 كيلومتر جنوب شرقي الموصل ضمن محافظة نينوى شمالي العراق، لـ«العربي الجديد»، عن مقتل القيادي البارز في حزب العمال الكردستاني أحمد روبار، الذي يتولى عملياً إدارة أنشطة ومصالح الحزب في المنطقة التي تضم أكبر المخيمات السكنية التابعة لـ«الكردستاني»، والذي حولها في السنوات الأخيرة معقلاً لأنشطة عسكرية وسياسية لصالحه. وأفادت مصادر كردية عراقية في المنطقة «العربي الجديد» بأن قصفاً بطائرة مسيّرة استهدف سيارة رباعية الدفع تقل روبار، أول من أمس السبت، مخيم مخمور إلى ساحة لأنشطته بدلاً من أن يكون مخيماً لإيواء النازحين، معتبراً أن «المتضرر الوحيد من الوضع القائم داخل المخيم هم سكانه المدنيون، الذين يرهبهم مسلحو الحزب وبسببه هم محرومون حتى من المساعدات الإنسانية الدولية، التي قطعتها عنهم منظمات الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين».

وأنشئ المخيم منذ مطلع التسعينيات بإشراف الأمم المتحدة غربي مدينة مخمور، ويبات يعرف باسم «مخيم مخمور»، وهو عبارة عن منازل مبنية من تحول إلى «أداة إقليمية». وأضاف في تصريحات صحافية أن «حزب العمال الكردستاني ينسق مع الحشد الشعبي في منطقة مخمور، وأرسل جرحى الهجوم إلى مستشفى مدينة القيارة (جنوبي الموصل يخضع لسلطة بغداد) بالتنسيق والتعاون مع مسلحي المليشيات». وأكد أن «سياسات حزب العمال لا تصب إطلاقاً في مصلحة شعب كردستان، وهو يخلق المشاكل لسكان المناطق التي يوجد فيها، مثل مخمور وسنجار والعديد من المناطق الأخرى». واتهم حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بأنها تمتلك «موقفاً ضعيفاً حيال ما يفعله الحزب، ما يجعله يتمادى في ممارساته».

وحمّل عبد الله الحزب مسؤولية تحويل مخيم مخمور إلى ساحة لأنشطته بدلاً من أن يكون مخيماً لإيواء النازحين، معتبراً أن «المتضرر الوحيد من الوضع القائم داخل المخيم هم سكانه المدنيون، الذين يرهبهم مسلحو الحزب وبسببه هم محرومون حتى من المساعدات الإنسانية الدولية، التي قطعتها عنهم منظمات الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين».

وأنشئ المخيم منذ مطلع التسعينيات بإشراف الأمم المتحدة غربي مدينة مخمور، ويبات يعرف باسم «مخيم مخمور»، وهو عبارة عن منازل مبنية من الطوب والحجر وجرى توفير مدارس ومتواضعة ومركز صحي وأسواق، ويضم الآلاف جميعهم من أكراد تركيا.

وفي وقت سابق، وصف منسق لجنة التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان، دينار زيباري، مخيم مخمور بأنه «فقد سمته المدنية». وأضاف في تصريحات إعلامية أنّ المخيم «يستخدم لأغراض التدريب العسكري وتحركات وتنظيمات أحد الأحزاب (في إشارة منه إلى العمال الكردستاني)».

شرق غرب

اغتيال عقيد بالحرس الثوري الإيراني

أكد الحرس الثوري الإيراني اغتيال أحد مقاتليه، مساء أمس الأحد، وهو العقيد صياد خدايي، الذي قال إنه قاتل في سورية «دفاعاً عن الحرم»، في إشارة إلى مقام السيدة زينب بدمشق. ووصف الحرس الثوري في بيان الاغتيال بأنه «إجراء إرهابي معاد للثورة نفذته عناصر مرتبطة بالاستكبار العالمي»، مؤكداً أن «الإجراءات اللازمة مستمرة للوصول إلى المهاجم أو المهاجمين». بدورها، كشفت وكالة «تسنيم» الإيرانية نقلاً عما وصفته بالمصدر المطلع، قوله إن اغتيال خدايي، تم جنوبي طهران، عبر شخصين كانا يستقلان دراجة نارية، إذ أطلقا خمس رصاصات تجاهه أمام منزله.

(العربي الجديد)

اول تعديل وزاري بالإمارات في عهد بن زايد

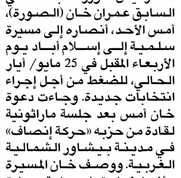

أعلنت الإمارات، أمس الأحد، إجراء اول تعديل وزاري في عهد رئيس البلاد الجديد محمد بن زايد آل نهيان (الصورة)، شمل تعيين وزير تعليم جديد ووزيري دولة للتعليم بهدف إحداث «تغيير هيكلي» في المنظومة التعليمية، وفقاً لوكالة الأنباء الإماراتية. وشمل التعديل تعيين أحمد الفلاسي وزيراً للتربية والتعليم بدلاً من حسين الحمادي، وسارة الأميري وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا بدلاً من جميلة المهيري، وسارة المسلم وزيرة دولة للتعليم المبكر.

(الأناضول)

تونس: «النهضة» ترفض لجنة سعيّد لصياغة الدستور

أعلنت حركة النهضة التونسية، أمس الأحد، عن رفضها لقرار الرئيس قيس سعيّد الذي أصدره يوم الجمعة الماضي، وقضى بتكليف لجنة استشارية بصياغة مشروع دستور جديد لتونس لتأسيس «جمهورية جديدة». وقالت الحركة في بيان إن القرار يُعد «خروجاً تاماً عن الشرعية الدستورية وتكريساً لانقلاب» 25 يوليو/تموز 2021.

(رويترز)

الأردن: قتلى 4 مهربين مخدرات على حدود سورية

أعلن الجيش الأردني، أمس الأحد، عن قتل 4 مهربي مخدرات وإصابة عدد آخر وفرار آخرين، بعد إحباط محاولة تهريب كمية كبيرة من المخدرات آتية من الجانب السوري. وأوضح الجيش في بيان أن تلك العملية تمت في إطار خطة أمنية تنفذها القيادة العامة للمحافظة على أمن واستقرار الحدود.

(العربي الجديد)

باكستان: خان يدعو لمسيرة إلى إسلام آباد

دعا رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان (الصورة)، أمس الأحد، أنصاره إلى مسيرة سلمية إلى إسلام آباد يوم الأربعاء المقبل في 25 مايو/ أيار الحالي، للضغط من أجل إجراء انتخابات جديدة. وجاءت دعوة خان أمس بعد جلسة مارثونية لقادة من حزبه «حركة إنصاف» في مدينة بيشاور الشمالية الغربية. ووصف خان المسيرة بأنها خطوة «لحماية سيادة البلاد»، وحث السلطات على عدم اعتراض المسيرة التي ستكتسب قوة خارج إسلام آباد قبل التوجه إلى وسط المدينة.

(أسوشييتد برس)

متابعة

هل تُحرك خدعة عفو الأسد الشارع السوري؟

لا يزال «العفو» الذي اصدره رئيس النظام السوري بشار الاسد يشغل الساحة السورية، خصوصا أهالي المعتقلين، وسط بروز تحركات للمطالبة بإطلاق سراح جدي للسجناء

غازي عنتاب ـ **امين العاصي**

لا يزال العفو الذي أصدره رئيس النظام السوري بشار الأسد نهاية الشهر الماضي، ولم يشمل سوى مئات المعتقلين في سجونه، يتفاعل في الشارع السوري، ما يؤكد أن مقاربة النظام ملف المعتقلين جاءت لغايات إعلامية وسياسية لا أكثر، إذ لا يزال عشرات الآلاف من السوريين معتقلين في سجونه، أو مخفيين قسرياً.

وتظاهر العشرات في بلدة كناكر جنوب غرب العاصمة دمشق، يوم الجمعة الماضي، للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين، في خطوة هي الأولى من نوعها في البلدة منذ سيطرة النظام عليها قبل عدة سنوات، وهو ما قد يمهد الطريق أمام تظاهرات مماثلة في مناطق سيطرة هذا النظام الذي لم يفرج سوى عن مئات المعتقلين حتى أمس الأحد. ولم يسبق أن خرجت تظاهرات في مناطق سيطرة النظام مطالبة بإطلاق المعتقلين، الذين قتل منهم الآلاف تحت التعذيب في سجون هذا النظام على مدى سنوات، ومن بينهم نساء وأطفال.

وكان النظام قد فضّ، بداية الشهر الحالي، تجمعاً كبيراً لأهالي المعتقلين الذين جاءوا من مختلف المحافظات إلى قلب دمشق، لخشيته من تحوّل هذا التجمع إلى حركة عصيان أو تمرد عليه. وبدأ النظام مطلع مايو/أيار الحالي الإفراج عن معتقلين على دفعات، بعد صدور «عفو» من الأسد في 30 إبريل/نيسان الماضي، عمّا أسماها «الجرائم الإرهابية»، في محاولة لوسم المعتقلين بصفة الإرهاب. وصُدم الشارع السوري من مشاهد المعتقلين المفرج عنهم، إذ فقد البعض منهم ذاكرته أو عقله، أو خرج بوضع صحي مريع.

وكان من المؤمل أن يشمل عفو الأسد عدة آلاف من المعتقلين، إلا أن عدد المفرج عنهم لم يتجاوز 500، ما يشير إلى أن الغاية من العفو صرف الاهتمام عن مجزرة حي التضامن جنوبي دمشق. وكان تحقيق نشر في مجلة «نيو لاينز» الأميركية، وجرى الاعتماد عليه في تقرير نشرته صحيفة ذا غارديان، قد كشف تفاصيل هذه المجزرة بحق عشرات المدنيين (فلسطينيين وسوريين)، وقد ارتكبتها الأجهزة الأمنية في حي التضامن جنوبي دمشق عام 2013، بطريقة وحشية، إذ قتلت هؤلاء المدنيين ثم أحرق الفاعلون جثث القتلى.

تظاهر العشرات في كناكر للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين

وبعد هذا «العفو» هو التاسع عشر منذ انطلاق الثورة السورية في ربيع عام 2011، غير أنه، وفق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، لا يزال لدى النظام قرابة 132 ألف معتقل، بينهم 87 ألف مخفيّ قسرياً، وهو ما يثبت عدم جدية النظام في التعاطي مع هذا الملف الإنساني الذي حوّله إلى ورقة تفاوضية. وأكدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، في تقرير صدر قبل أيام، أن النظام «لم يتوقف عن عمليات الاعتقال التعسفي». وبيّنت أن «النظام أطلق، في غضون الأيام العشرة الأولى من صدور مرسوم العفو، سراح قرابة 476 شخصاً من مُختلف السجون المدنية والعسكرية والأفرع الأمنية في المحافظات السورية، بينهم 55 امرأة، و13 شخصاً كانوا أطفالاً حين اعتقالهم».

وفي السياق، أوضح مدير الشبكة فضل عبد الغني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «حصيلة المفرج عنهم حتى (أمس) الأحد لم تصل إلى 500 معتقل، وهي تشكل أقل من 1 في المائة من عدد المعتقلين والمخفيّين قسرياً لدى النظام». وأشار عبد الغني إلى أن أجهزة النظام الأمنية «تفرج عن دفعات بأعداد بسيطة»، لافتاً إلى أن مشهد الآلاف من أهالي المعتقلين، الذين تجمعوا في دمشق مع بدء تنفيذ مرسوم العفو، «شكّل إدانة كبيرة للنظام الذي كان ينكر وجود هذا العدد الكبير من المعتقلين لديه».

وأوضح عبد الغني أن النظام «بدّل من أسلوبه في عملية إطلاق المعتقلين»، مشيراً إلى أن «الأجهزة الأمنية في الأيام الأولى كانت تلقي بالمعتقلين المفرج عنهم في الساحات والشوارع، أما اليوم، فيتم إرسالهم إلى محافظاتهم لصرف الانتباه عن الوضع المزري الذي يخرج به المفرج عنهم من المعتقلات». ولطالما تجنّب النظام مقاربة ملف المعتقلين في سجونه في كل المفاوضات التي تجري بينه وبين المعارضة، كونه الملف الأهم الذي يمكن أن يدينه في المحافل الدولية.

من جهته، توقع المحامي عبد الناصر حوشان، وهو عضو مجلس فرع حماة للمحامين الأحرار، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تنتهي عمليات إطلاق سراح المعتقلين نهاية الشهر الحالي، معرباً عن اعتقاده بأن النظام حقق أهدافه من وراء القانون رقم 7 (العفو) الذي أصدره بشار الأسد. وعن هذه الأهداف، قال حوشان إن النظام من خلال العفو «غطى على الضجة التي أثارها الكشف عن مجزرة التضامن»، مشيراً إلى أن المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن «اعتبر هذا العفو خطوة متقدمة». وأضاف حوشان «أراد النظام إيهام المجتمع الدولي بأنه يجري مصالحات وطنية وأن هناك بيئة آمنة لعودة اللاجئين السوريين».

متابعة

موراي يمهّد لعودة مفاوضات فيينا

يبدأ الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، زيارة عُمان اليوم الاثنين، في ظلّ ترحيم نائب مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، أنريكي موراي، الملف النووي

طهران ـ **صابر غل عنبري**

يتوجه الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، اليوم الاثنين، إلى سلطنة عُمان بدعوة من السلطان هيثم بن طارق، وفق ما أفاد الإعلام الرسمي في طهران، في ثاني محطة عربية له منذ توليه مهامه. وسيتوجه رئيسي إلى مسقط «على رأس وفد رفيع المستوى لتوسيع العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية». ومن المقرر أن يوقع الجانبان اتفاقات تعاون، حسبما أوردت وكالات رسمية إيرانية. وتأتي زيارة الرئيس الإيراني إلى مسقط في وقت تبذل جهود دبلوماسية لكسر الجمود الحاصل في المباحثات الهادفة إلى إحياء الاتفاق النووي الإيراني الذي انسحبت منه واشنطن أحادياً عام 2018. وجرت مشاورات هاتفية مساء السبت بين مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، ووزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان حول آخر تطورات مفاوضات فيينا. وأفادت الخارجية الإيرانية في بيان بأن عبد اللهيان أشار إلى «المبادرات التي طرحتها إيران في الزيارة الأخيرة لنائب بوريل، إنريكي موراي (بين 10 و13 مايو/أيار الحالي) الذي يؤدي دور المنسق في محادثات فيينا. ونقل البيان عن عبد اللهيان قوله إن إيران «جادة في التوصل إلى اتفاق قوي ومستدام».

من جهته، اعتبر رئيس المجلس الأعلى للعلاقات الخارجية الإيرانية، كمال خرازي، أمس الأحد، أن زيارة موراي إلى طهران «مهدت الطريق أمام استمرار المفاوضات» النووية في فيينا والتي توقفت منذ أكثر من شهرين. وأضاف خرازي في كلمة في ندوة «العرب وإيران: حوار حول أزمات المنطقة» التي نظمها «مركز الجزيرة للدراسات» في الدوحة، أن «ثمة قضايا قليلة متبقية في المفاوضات الراهنة بين إيران والدول الغربية»، مؤكداً أنه «يجب حل هذه القضايا». وأضاف أن بلاده «وصلت إلى التقنية النووية من دون الاتكال على الأجانب»، مشدّداً على أن «تطوير التقنية النووية السلمية المحلية جزء من مصالحنا الوطنية والأخرون لا يمكنهم تحديد ما إذا كانت إيران لها الحق في امتلاك التقنية النووية أم لا». وأكد خرازي: «أعلنت إيران مراراً أنها تريد الاستخدام السلمي للطاقة النووية».

وعلى الصعيد الإقليمي، انتقد خرازي تطبيع دول في المنطقة علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي، قائلاً إن «الجمهورية الإسلامية لن تسمح بأن يكون للكيان الصهيوني المحتل موطئ قدم في المنطقة»، مضيفاً أن فتح المجال أمامه «لن يخلق الأمن والاستقرار لأن الكيان الصهيوني ليس لديه هدف إلا زرع التوتر في منطقة الخليج والفرقة بين أعضاء هذه المنطقة». وتابع رئيس المجلس الأعلى للعلاقات الخارجية الإيرانية أن «هناك عوامل كثيرة مثيرة للتوترات في منطقة الشرق الأوسط والبيئة المحيطة بإيران والعرب والحل الوحيد هو التعاون الإقليمي وتغيير أسلوب مواجهة المشكلات والصراعات»، داعياً إلى «الحوار كسبيل فاعل لرفع سوء الفهم وحل الصراعات».

من جهته، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أول من أمس السبت، أن القيادة الإيرانية أبلغت الدوحة باستعدادها لقبول حل وسط في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني. وفي مقابلة مع صحيفة «هاندلسبلات» الألمانية، قال الوزير القطري إن التوصل إلى حل وسط سيدعم الاستقرار في منطقة الخليج وفي أسواق النفط، موضحاً أن «ضخ كميات إضافية من النفط الإيراني في الأسواق سيساعد في استقرار أسعار الخام وخفض التضخم»، وكان أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، قد قال، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع المستشار الألماني أولاف شولتز في برلين، يوم الجمعة الماضي: «إننا بحثنا علاقاتنا الثنائية المتميزة التي تشمل كل المجالات، إلى جانب ذلك، عدة ملفات دولية وإقليمية أبرزها الملف الإيراني»، مشيراً إلى أن دولة قطر مستعدة للمشاركة في حل الخلاف الذي يحول دون التوصل إلى اتفاق نووي».

موراي في فيينا، ديسمبر الماضي (الكسندر هالا/فرانس برس)

سياسة

عاد الرئيس الأميركي جو بايدن إلى ما يشبه الولاية الأولى من عهد باراك أوباما، مع رفع بعض العقوبات المفروضة على كوبا، مدفوعاً بالرغبة في تنظيم الهجرة، فيما تقول إدارته إن دوافعها «إنسانية» وراء هذا التخفيف، الذي شمل أيضاً فنزويلا

رفع قيود عن كوبا

كسر جليد أميركي مع هافانا بلا تبدلات كبيرة

تشهد كوبا أزمة اقتصادية خانقة (ياميل لاج/ فرانس برس)

بين الرفض الواسع في الكونغرس الأميركي، أو الاحتفال بـ«خطوة إنسانية متقدمة»، أو انتقاد «السياسة الفوضوية» التي لا تزال تنتهجها الإدارة الأميركية، تتنوع المواقف بحسب مصادرها من إعلان إدارة الرئيس جو بايدن أخيراً رفع بعض القيود المفروضة على كوبا، وتخفيف أخرى عن فنزويلا، علماً أن الخطوتين لا تنذران بأي تبدل حقيقي في الموقف الأميركي من هذين البلدين، منذ أن شدّد الرئيس السابق دونالد ترامب العقوبات عليهما خلال ولايته التي استمرت 4 أعوام، وانتهت في فبراير/ شباط 2021.

ولا يبدو بايدن مستعجلاً للعودة إلى سياسة الرئيس الأسبق باراك أوباما، في مدّ اليد إلى هافانا، أو حتى متحمساً للانخراط في حوار مع النظام الكوبي، لاستعادة فترة التقارب التاريخي التي أطلقها أوباما، بعدما ظلّت واشنطن لأشهر، منذ يوليو/ تموز الماضي، تمنّي النفس بتضعضع النظام الكوبي من الداخل، بعد تظاهرات عارمة ضدّه خرجت في البلاد، هي الكبرى منذ الثورة الكوبية في 1959. أما في كاراكاس، فتشي التصريحات الأميركية المتعلقة بتخفيف بعض القيود بمحاولة تسهيل الحوار بين نظام نيكولاس مادورو والمعارضة، بعد سنوات من الحرج الأميركي مع إخفاق الأخير في تسلم السلطة.

وفيما تواجه الولايات المتحدة مدّاً يسارياً في حديقتها الخلفية، في جنوبي القارة، ترتبط الخطوتان من دون شكّ بالسياسة الأنسب التي تعمل إدارة بايدن على مراجعتها في ما يتعلق بكوبا وفنزويلا، المرشحتين على اللائحة الروسية إذا ما قرّرت موسكو نشر أصول عسكرية لها في القارة يوماً ما أو في زحمة التصعيد الغربي ضدّها، فيما أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لدول نصف القارة الأميركية الجنوبي. وتأتي هذه المراجعة من دون أن تخرج إدارة بايدن بعد من فلك سياسة العقوبات التي انتهجها ترامب، علماً أنه ليس معلوماً ما إذا كانت ستكون مغايرة، لو لم تشهد كوبا تظاهراتها الشعبية ضد النظام، والتي قابلتها هافانا بحملة قمع عنيفة.

وأعلنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، الإثنين الماضي، رفع مجموعة من القيود المفروضة على كوبا، لا سيما في مجال الهجرة والتحويلات المالية والرحلات الجوية. ووعدت الإدارة الديمقراطية بزيادة قدرة دبلوماسييها في هافانا على معالجة طلبات تأشيرات السفر إلى الولايات المتحدة، وهي خدمة لـ«لمّ الشمل» استأنفتها السلطات الأميركية على نطاق ضيّق في مطلع شهر مايو/ أيار الحالي، بعد أربع سنوات من إيقافها بسبب هجمات صوتية مزعومة تعرّض لها موظفون دبلوماسيون في هافانا (ما عرف بمتلازمة هافانا). ويسمح البرنامج بحصول 20 ألف كوبي سنوياً على تأشيرة هجرة إلى الولايات المتحدة. وتقضي الإجراءات أيضاً بإلغاء الحد الأقصى المفروض على التحويلات المالية إلى كوبا، والبالغ حالياً ألف دولار كل ثلاثة أشهر، وبالتالي تلقي عدد كبير من العائلات في الجزيرة مساعدات من أقاربهم الذين استقروا في الولايات المتحدة، والسماح بإرسال أموال خارج إطار العائلة لدعم «رجال الأعمال الكوبيين المستقلين».

وبحسب بيان لوزارة الخارجية الأميركية، يتضمّن تخفيف العقوبات أيضاً زيادة عدد الرحلات الجوية بين الولايات المتحدة وكوبا، مع السماح بتسيير رحلات إلى مدن أخرى غير هافانا، كما ستسمح ببعض الرحلات لمجموعات (تعليمية)، وهي محظورة في الوقت الحاضر. لكن بيان الوزارة شدّد على أن هذه التحويلات لا يمكن أن «تُثري» كيانات أو أشخاصاً ينتهكون حقوق الإنسان، وأن العقوبات المالية التي تستهدف شخصيات أو كيانات كوبية لا تزال سارية.

وأوضح مسؤول كبير في الإدارة الأميركية أن الإجراءات هي «قرارات عملية تهدف إلى الاستجابة للوضع الإنساني» في كوبا وتحسين الفرص الاقتصادية للكوبيين. وفي هافانا، أقرّ وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز بأن هذه «إجراءات إيجابية» لكنها «لا تعدّل بتاتاً الحصار (الحظر الأميركي المفروض منذ 1962)، ولا التدابير الرئيسية للطوق الاقتصادي الذي ضربه ترامب» على الجزيرة.

وتشهد كوبا التي تواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ 30 عاماً بسبب الوباء والعقوبات الأميركية موجة من الهجرة الجماعية، ويحاول العديد من الكوبيين اليائسين الذهاب إلى الولايات المتحدة عبر المرور بأميركا الوسطى أو المخاطرة بحياتهم سالكين طريق البحر. وكانت كوبا قد شهدت تظاهرات عارمة غير مسبوقة، اجتاحت العاصمة ومدناً أخرى الصيف الماضي، احتجاجاً خصوصاً على الوضع المعيشي، لكن السلطات قابلتها بحملة قمع عنيفة.

وجاء الإعلان الأميركي الإثنين، بعد يوم واحد من إعلان كوبا سنّ قانون جنائي جديد يرمي إلى «حماية» النظام الاشتراكي من خلال معاقبة المشاركين في التظاهرات، وفي الأنشطة السياسية على الإنترنت والتمويل الخارجي لبعض الأنشطة، وذلك بعدما كان سجّل توقيف أكثر من 1300 شخص صدرت بحق كثر منهم عقوبات مشدّدة تصل إلى الحبس 30 عاماً، بعد تظاهرات يوليو.

وقوبل إعلان إدارة بايدن حول كوبا برفض داخلي أميركي، ليس فقط من صقور الجمهوريين، الذين يحظون بتأييد واسع في صفوف الأميركيين من أصول كوبية، والمستقرين خصوصاً في ولاية فلوريدا، بل من الديمقراطيين المطالبين بتشديد العقوبات الخانقة على هافانا. وحذّر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الديمقراطي بوب مينينديز من أن الإعلان «قد يرسل إشارة خاطئة إلى الأشخاص الخاطئين في الوقت الخاطئ وللأسباب الخاطئة»، فيما اتهم السيناتور الجمهوري ماركو روبيو إدارة بايدن بأنها تضم «متعاطفين» مع النظام الشيوعي في كوبا، متخوفاً أيضاً من أن قرار الإدارة يشكل «الخطوات الأولى باتجاه العودة إلى سياسات أوباما الفاشلة حيال كوبا».

واعتبر السفير الكوبي السابق كارلوس ألزوغاراي، في تصريح لوكالة «فرانس برس»، أن هذه الإجراءات بالفعل تبشر بـ«كسر جليد» جديد بين البلدين، مستبعداً في الوقت ذاته أن يمضي بايدن في تدابيره مثل أوباما.

لكن عالم الاجتماع رافائيل هيرنانديز كان أكثر حذراً، معتبراً في حديث للوكالة أن الخطوة هي «رد فعل طارئ وجدته الولايات المتحدة لوقف أزمة الهجرة الحالية»، موضحاً أن «الهجرة غير المنضبطة مسألة تتعلق بالأمن القومي، والشيء الوحيد الذي يمكنهم فعله هو حثّ الحكومة الكوبية على التعاون». بدوره، لا يرى الباحث أرتورو لوبيز ليفي من جامعة هولي نيمز في كاليفورنيا أن الإجراءات تمثل عودة إلى تغيير النهج الذي تمثله إدارة ترامب، بل إن بايدن رأى أن الجزيرة عادت إلى الهدوء بعد التظاهرات التاريخية فيها في يوليو الماضي.

وصدر الإعلان الأميركي حول كوبا نتيجة مراجعة للسياسة الأميركية حيال النظام الشيوعي باشرها بايدن منذ أشهر طويلة، وكانت منتظرة على صعيد واسع، علماً أن مسؤولاً كبيراً في إدارة بايدن كان أكد لشبكة «أن بي سي» الإخبارية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي أن هذه المراجعة «مجمدة» حالياً بعد تظاهرات كوبا.

ولا تبشر الإجراءات الجديدة بأي إمكانية لانفتاح أميركي على كوبا، ليس فقط بسبب تواضعها، وربطها في واشنطن بالرغبة بمساعدة الشعب الكوبي، بل بسبب مؤشرات سلبية كثيرة ترافقت معها، ومنها توجه الولايات المتحدة للإبقاء على تقييمها بأن كوبا هي من ضمن مجموعة من الدول (تضم أيضاً فنزويلا وإيران وسورية وكوريا الشمالية) التي «لا تتعاون بالكامل» مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب.

كما أن إدارة بايدن لا تعتزم دعوة كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا إلى قمة الأميركيتين، التي تستضيفها الولايات المتحدة للمرة الأولى، وهو ما استدعى تهديداً بالمقاطعة من دول أميركية عدة، على رأسها المكسيك. ولم تدع أي من الدول الثلاث بعد إلى أي من الاجتماعات التحضيرية للقمة المرتقبة في يونيو/ حزيران المقبل، وقال السكرتير المساعد لوزير الخارجية الأميركي بريان نيكولس، في مقابلة تلفزيونية أخيراً، إن «الدول التي لا تحترم الديمقراطية لن تكون مدعوة». في غضون ذلك أيضاً، أعلنت الولايات المتحدة الثلاثاء الماضي تخفيفاً محدوداً لبعض العقوبات على فنزويلا، مؤكدة أنها تريد بذلك تشجيع معاودة الحوار السياسي بين مادورو والمعارضة المدعومة من واشنطن. وقال مسؤول أميركي رفيع إن القرار «مرتبط باتفاق المعسكرين على معاودة المفاوضات» في مكسيكو لإيجاد مخرج للأزمة السياسية الفنزويلية «سيعلنان عنه قريباً»، مضيفاً أن القرار اتخذ «بطلب من الحكومة الفنزويلية الانتقالية» برئاسة غوايدو. ويشمل القرار «تخفيف العقوبات» خصوصاً «استثناءً محدوداً» مُنح لمجموعة «شيفرون» النفطية الأميركية في إطار الحصار النفطي الذي فرضته واشنطن على كراكاس عام 2019. وأوضح المسؤول أن «شيفرون» ستتمكن من «التفاوض على الشروط المحتملة لنشاطاتها المستقبلية في فنزويلا» من دون أن تتمكن من إبرام أي اتفاق جديد مع الشركة الوطنية الفنزويلية للنفط، مشدداً أيضاً على أن «أياً من الإجراءات التي تخفف الضغط لن يؤدي إلى ارتفاع عائدات النظام».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

قوبل إعلان إدارة بايدن حول كوبا برفض داخلي أميركي

أعلنت الولايات المتحدة تخفيفاً للعقوبات على فنزويلا

متابعة

انتخابات أستراليا: ألبانيز أمام تحدي الإيفاء بوعوده

كما كان متوقعاً، بات زعيم حزب العمال في أستراليا، أنتوني ألبانيز، رئيساً للحكومة، بعد نصر انتخابي لحزبه في الانتخابات التشريعية التي شهدتها البلاد السبت، أسدل الستار على حكم المحافظين الذي استمر عقداً. وبذلك سيشكل حزب العمال الحكومة المقبلة للبلاد بدءاً من اليوم الإثنين، على الرغم من أنه لم يتضح حتى أمس ما إذا كان حصل على الأغلبية. ويبقى التحدي الأساس هو مدى قدرة الزعيم الجديد للبلاد على الإيفاء بوعوده التي قطعها، ولا سيما بشأن المناخ والسياسة الخارجية لبلاده.

وأظهرت نتائج رسمية أمس الأحد بأن حزب العمال سيفوز بـ74 مقعداً برلمانياً، علماً بأنه يحتاج إلى 76 للحصول على الغالبية في المجلس المكوّن من 151 مقعداً. مع العلم أن مصير عدد من المقاعد كان غير محسوم حتى مساء أمس. وقد لا تظهر النتائج الرسمية النهائية إلا بعد عدة أيام. وإذا أسفرت النتائج عن ظهور برلمان معلق لا يتمتع فيه أي حزب بالأغلبية، فسيكون للمستقلين والأحزاب الصغيرة ثقل كبير في صياغة سياسات الحكومة بشأن تغير المناخ والجهود المبذولة لتشكيل لجنة وطنية لمكافحة الفساد.

لكن من الواضح أن الانتخابات أحدثت هزة سياسية في أستراليا. بالنسبة للعديد من الأستراليين، كانت الانتخابات بمثابة استفتاء على رئيس الوزراء المنتهية ولايته سكوت موريسون المثير للاستقطاب. وخلال عهده، شهدت أستراليا حرائق غابات وموجات جفاف وفيضانات إلى جانب الوباء، وهي عوامل حطّمت شعور الأستراليين بالأمن وثقتهم بحكومتهم. ومُني الحزب الليبرالي الذي يتزعمه موريسون بالهزيمة في عدة معاقل حضرية على يد مرشحين مستقلين أغلبهم من النساء بعد حملات من أجل مزيد من العمل بشأن تغير المناخ والنزاهة والمساواة بين الجنسين. ونال المستقلون والأداء القوي لحزب الخضر أيضاً من نصيب حزب العمال من المقاعد. وفي تصريحات أدلى بها في كنيسة أمس، قال موريسون، بينما اغرورقت عيناه بالدموع، إن الفترة التي قضاها في منصبه كانت «صعبة للغاية».

ويتوقع بأن يتم تنصيب ألبانيز وأبرز الوزراء اليوم الإثنين، ليتمكنوا من حضور قمة في طوكيو غداً الثلاثاء، مع قادة كل من اليابان والهند والولايات المتحدة في إطار ما يطلق عليه تحالف «كواد» (الرباعي). وقال ألبانيز في تصريحات للصحافيين أمس إن القمة «أولوية قصوى» بالنسبة لأستراليا وفرصة «لنبعث رسالة إلى العالم تفيد بوجود تغيير في الحكومة». وأضاف: «ستكون هناك تغييرات في السياسة، خصوصاً في ما يتعلق بالتغيّر المناخي وانخراطنا مع العالم بشأن هذه المسائل». وتابع: «أريد فعلاً تغيير البلاد. أريد تغيير الطريقة التي تدار بها السياسة في هذا البلد». وتعهّد ألبانيز، بإعادة إطلاق علاقات بلاده مع العالم وتغيير سمعتها كدولة متقاعسة في مجال مكافحة التغيّر المناخي. وتحدّث ألبانيز عن حقبة مقبلة ستكون أستراليا فيها أكثر إنصافاً وصديقة للبيئة وبعيدة عن السياسات الصدامية.

وبعد قمة طوكيو واجتماعات ثنائية سيعقدها مع كل من الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا ونظيره الهندي ناريندرا مودي، قال ألبانيز إنه سيعود إلى أستراليا بعد غد الأربعاء. وتابع «من ثم سنبدأ عملنا». ومن المنتظر أن يتركز هذا العمل حول خمس قضايا كان وعد ألبانيز بإحداث تغييرات كبيرة فيها، وساعدت حزب العمال على إقناع الناخبين بالتخلي عن تحالف موريسون. ويأتي على رأس هذه القضايا المناخ، إذ تعهد بتعزيز مكافحة تغير المناخ وبتبني أهداف أكثر طموحاً للحد في الانبعاثات وتحويل البلد إلى «قوة عظمى» في مجال الطاقة المتجددة. القضية الثانية تتعلق بالسياسة الخارجية، إذ يرى ألبانيز أنّ «الركيزة الأولى» للسياسة الخارجية تتمثل في التحالف مع أميركا. ويؤيد اتفاق «أوكوس» المبرم العام الماضي مع بريطانيا والولايات المتحدة لتزويد البحرية الأسترالية بغواصات تعمل بالطاقة النووية. ووعد الزعيم الجديد بتعزيز العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادئ. وحيال موقف الصين «الأكثر عدوانية» في المنطقة، أكد أن الحكومة الجديدة ستواصل «الدفاع عن قيم أستراليا». وانتقد ألبانيز طريقة إدارة الحكومة السابقة للعلاقة مع جزر سليمان المجاورة التي وقعت أخيراً اتفاقية أمنية مثيرة للجدل مع الصين، معتبراً أن اتباع سياسة بيئية أكثر طموحاً سيؤدي إلى تحسين العلاقات مع الدول الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ التي تواجه خطر ارتفاع مستويات سطح البحر. كما يسعى ألبانيز لتغيير أسلوب الحكم. وقد قال رداً على ما يمكن أن يضيفه كرئيس للوزراء: «النزاهة والقدرة على تحمل المسؤولية». وأخذ رئيس حزب العمال على موريسون عدم تحمل مسؤولية أخطائه. وذكّر الناخبين بأن الأخير غادر في إجازة إلى هاواي في أوج أزمة الحرائق الكارثية في صيف 2019. مكافحة الفساد هي قضية أساسية كذلك في برنامج ألبانيز، إذ وعد بتشكيل هيئة مراقبة فدرالية «نافذة وشفافة ومستقلة» لمكافحة الفساد بحلول نهاية العام. وهناك أيضاً قضية السكان الأصليين، إذ تعد الحكومة الأسترالية الجديدة بإجراء استفتاء على تعديل الدستور لتوسيع نطاق حقوق السكان الأصليين.

(فرانس برس، رويترز)

وعد ألبانيز بإحداث تغييرات كبيرة في خمس قضايا

يريد ألبانيز (وسط) تغيير الطريقة التي تدار بها السياسة في أستراليا (جايمس مورغان/Getty)

تقرير

«الكنيسة السينتولوجية» في فرنسا

منظمة روحية للاحتيال باسم الدين

رغم الهالة الروحية التي تسبغها على نفسها، فقد تبين في السنوات الأخيرة أن «الكنيسة السينتولوجية» تورطت في عدة قضايا

لندن ـ **بشير البكر**

عاد الحديث مجدداً في فرنسا عما يعرف بـ«الكنيسة السينتولوجية» (كنيسة دراسة المعرفة أو البحث عن الحقيقة)، بعد أن اختارت لنفسها مقراً قرب «ستاد دو فرانس» في منطقة «سين سان دوني» وسط القرية الأولمبية، التي تبنيها فرنسا من أجل الألعاب الأولمبية في 2024. وكانت آخر مقرات هذه المنظمة في وسط العاصمة باريس، في الدائرة السابعة عشرة. ولكن بعد التضييق عليها رسمياً تسللت إلى المبنى الضخم، الذي تقول صحيفة «لوموند» إنه تم شراؤه مقابل 33 مليون يورو.

وتعتزم المنظمة تحويل المبنى إلى مقرها الرئيسي الجديد في فرنسا. وتم التخطيط لقاعة تتسع لـ 700 مقعد، وغرف للدراسة والاجتماعات، وحتى حمامات «الساونا» من أجل «علاجات التطهير» الموصى بها للأعضاء.

وكانت هذه الكنيسة قد تراجعت بعد سلسلة محاكمات استمرت حتى العام 2017، تلت الاعتراضات الكثيرة عليها من أوساط دينية وثقافية، بسبب بعدها عن الدين في جوهره الرباني، واتباعها وسائل ملتوية في اجتذاب الأعضاء، بقصد الاحتيال المالي في الدرجة الأولى.

ونشأت هذه الحركة، أو الدعوة المغلقة بستار ديني في الولايات المتحدة، وامتدت إلى بقية أنحاء العالم. وهي قائمة على خليط غير متجانس من تعاليم دينية، ومعتقدات مستندة إلى فلسفة علمانية. وارتفعت الأصوات في فرنسا أكثر من مرة، تدعو إلى وضع حد لهذه «البدعة» الخطيرة. وبُذلت جهود برلمانية وحزبية، وتحركت شخصيات رأي عام لوقف عمليات التلاعب التي تقوم بها «الكنيسة السينتولوجية» التي تمتلك مقرات علنية. إلا أن المساعي كانت تصطدم بجدار من الممانعة الصلبة. وجرى الحديث، همساً وعلانية، عن شخصيات نافذة تبسط حمايتها عليها. وقد حامت الشبهات حول دور مؤثر للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، وذلك بعدما بثّت قناة «كانال بلوس» التلفزيونية الفرنسية الخاصة، تحقيقاً يتحدث عن علاقته بهذه المنظّمة. وتضمّن التحقيق تذكيراً بالضغط الذي مارسه ساركوزي على الحكومة، حين كان وزيراً للداخلية، لتخفيف المراقبة التي تفرضها السلطة على «الكنائس السينتولوجية». كما أشار التحقيق إلى أنّه تم طرد أحد عناصر الشرطة المخوّلة متابعة هذا الملفّ. من جهتها، صرّحت ناطقة إعلامية باسم المنظمة في فرنسا، خلال التحقيق، بأنّ «الوضع تحسّن كثيراً بالنسبة إلينا منذ أن تولّى ساركوزي وزارة الداخلية».

وأبعد من ذلك، دار جدل بشأن احتمال انتماء ساركوزي إلى «الكنيسة السينتولوجية»، وذلك بعد اللقاء الذي عقده في العام 2004، وكان وزيراً للمال آنذاك، مع الممثّل الأميركي توم كروز، الذي يعدّ الناشط الأبرز في هذه المنظّمة منذ أكثر من 20 عاماً. وبعد الزيارة، صرّح كروز بأنّ الحديث دار عن «السينما، الحياة العائلية والسينتولوجيا». وجرى النظر في صورة مختلفة إلى اللقاء بين ساركوزي وكروز، بسبب الدور الهام الذي يلعبه الممثل الأميركي في الدعاية لهذه الهيئة.

وحتى أن المؤرّخ الألماني غيدو كنوب، شبهه بـ«وزير البروباغندا النازي جوزيف غوبلز»، وذلك بعدما عُرض فيلم لكروز يخطب فيه في اجتماع للسينتولوجيين، ويهيّج الجماهير، وهو يضع ميدالية حُفر عليها شعار «الكنيسة السينتولوجية».

ولنفس الغرض زار كروز في 14 يوليو/ تموز 2019، باريس والتقى السيدة الأولى بريجيت ماكرون، ومن ثم الرئيس إيمانويل ماكرون في قصر الإليزيه. ونفى الإليزيه أن تكون للاجتماع صلة بـ«الكنيسة السينتولوجية»، في حين كشفت مجلة «باري ماتش» أن المقابلة حصلت على انفراد. وشككت وسائل الإعلام الفرنسية بالزيارة، وربطت بين زيارة كروز لكل من ساركوزي وماكرون. وكثيراً ما توقف الإعلام الفرنسي، خلال العقدين الماضيين، عند هذه المنظمة الغريبة عن حياة وتقاليد المجتمع الفرنسي، وجرى تقديمها في العديد من الريبورتاجات على أنها تضع نفسها فوق النقد. إلا أنه لم يقم أحد بانتقاد «الكنيسة السينتولوجية» خلال العقدين الماضيين من دون أن يخضع للمقاضاة، أو للتهديد القضائي من قبلها. وبذلك برهنت على رفض النقد، أو أي اتهام يُضعف أو يخل بـ«قداسة» فكرها الديني وسياستها الغامضة. وذلك في الوقت الذي اشتهرت فيه بتشجيع أتباعها على قطع كل صلاتهم بأهلهم وأصدقائهم غير المعتنقين للدين الجديد، ويكون ذلك بعد محاولات لإقناعهم بالدين والفكر السينتولوجيَين.

ورغم الهالة الروحية والطهرانية التي تسبغها على نفسها، تبين في السنوات الأخيرة أن هذه الكنيسة تورطت في عدة قضايا في الولايات المتحدة وفرنسا وأوروبا، تدور في غالبيتها حول ابتزاز أعضائها، بهدف الحصول على أموالهم واستغلال سلطاتهم، إضافة لحالات وفاة غير طبيعية لبعض الأعضاء، مثل ليسا مكفيرسون، التي تعرضت للتشويه قبل وفاتها. وضمن هذا السياق، تعرضت لسلسلة محاكمات بباريس، حيث قام عدد من الأعضاء السابقين بتوجيه التهمة إلى هذه المنظمة بالاحتيال، ووصفها بـ«العصابة المنظمة»، في إشارة لا تخلو من دلالة.

دار جدل بشأن احتمال انتماء ساركوزي إلى «السينتولوجية»

هذه الكنيسة تورطت في عدة قضايا في الولايات المتحدة وفرنسا

تظاهرة لأتباع الكنيسة بباريس ضد محاكمتها، نوفمبر 2011 (جويل ساجيه/فرانس)

الحدث

باشليه في معاقل الإيغور في الصين

تبدأ مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه زيارة للصين، تستمر 6 أيام، مرتبطة بشكل وثيق بقضية الإيغور

عاد قمع الأقليات المسلمة في منطقة شينجيانغ الصينية، موئل الإيغور، إلى عناوين الأخبار، مع بدء زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه للصين، اليوم الاثنين، وهي الأولى من نوعها منذ نحو عقدين. وستتوجه باشليه، في زيارتها التي تستمر 6 أيام، إلى أورومتشي وكاشغار في شينجيانغ وكانتون في جنوب الصين. وأفاد مكتب الرئيسة السابقة لتشيلي، بأنها ستلتقي «عدداً من كبار المسؤولين على المستويين الوطني والمحلي». كما ستلتقي «منظمات المجتمع المدني وممثلي عالم الأعمال فضلاً عن أكاديميين، وستلقي محاضرة أمام طلاب جامعة كانتون». وقالت مصادر دبلوماسية في بكين إن باشليه ستلتقي سفراء أجانب افتراضياً اليوم قبل أن تسافر إلى شينجيانغ، غداً الثلاثاء وبعد غد الأربعاء. وهذه الزيارة هي الأولى من نوعها منذ 2005 عندما كانت بكين حريصة على تحسين صورتها العالمية قبل أولمبياد 2008.

ويطالب مسؤولو الأمم المتحدة الحكومة الصينية منذ عام 2018 بالسماح لهم بـ«وصول حر» إلى شينجيانغ. لكن النشطاء يخشون أن تكون الزيارة المقررة منذ مارس/ آذار الماضي، مجرد استعراض مرتّب لن يتم خلاله التطرق إلى القضايا الرئيسية. وبحسب أكاديميين وإيغور مقيمين في الخارج، يبدو أن سلطات شينجيانغ تخلت في السنوات الأخيرة عن حملات القمع القاسية للتركيز مرة أخرى على التنمية الاقتصادية في المنطقة.

لكن الآمال في إجراء تحقيق دولي معمّق في ما وصفته الولايات المتحدة ودول أخرى بـ«الإبادة الجماعية» في شينجيانغ، أثارت قلق منظمات حقوق الإنسان، التي تخشى أن يستخدم الحزب الشيوعي الحاكم هذه الزيارة لتلميع صورته. وتتهم تلك الدول بكين منذ عام 2017 بممارسة قمع ممنهج للإيغور وغيرهم من الجماعات العرقية المسلمة في المنطقة مثل الكازاخ.

وتشكك بكين في هذا الرقم وتؤكد أن الأمر يتعلق بـ«مراكز تدريب مهني» تهدف إلى محاربة التطرف بعد هجمات منسوبة إلى أشخاص من الإيغور. وتصف الصين اتهامات الإبادة الجماعية بأنها «كذبة القرن»، وتشدد على أن سياستها ساعدت في مكافحة التطرف وتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة. وتتهم منظمات حقوق الإنسان الصين بارتكاب انتهاكات عديدة في شينجيانغ أبرزها الاحتجاز الجماعي والعمل القسري والتعقيم والإبادة الثقافية. وتنفي بكين أي اضطهاد للأقليات المسلمة في المقاطعة الواقعة في أقصى شرق البلاد، وتشدد على أن سياستها هناك أدت إلى القضاء على الإرهاب وإنعاش الاقتصاد المحلي.

من جانبها، تقول الولايات المتحدة إن الصين ترتكب «إبادة جماعية» ضد الإيغور الذين يشكلون نحو نصف سكان شينجيانغ، البالغ عددهم 12 مليون نسمة، وفرضت عليها عقوبات على خلفية ذلك. ووفق العديد من الباحثين، احتجزت السلطات الصينية أكثر من مليون إيغوري وغيرهم من العرقيات المسلمة في مراكز احتجاز وسجون في المقاطعة.

وشهد معتقلون سابقون بوقوع اغتصاب وتعذيب داخل تلك المراكز، فضلاً عن إشراف مسؤولين صينيين على التلقين السياسي للمحتجزين، وكل ذلك مؤطر بنظام مراقبة واسع. وبحسب وثائق حكومية اطلعت عليها وكالة «فرانس برس» في عام 2018، يحرس تلك المراكز المحاطة بالأسلاك الشائكة وكاميرات المراقبة حرّاس مجهزون بالغاز المسيل للدموع والصواعق الكهربائية والهراوات المسنّنة. وسلطت سلسلة من البيانات الحكومية المسرّبة، بينها ملف سري من عام 2019 يُعرف باسم «وثائق شينجيانغ»، الضوء على نطاق استراتيجية بكين في ما يتعلق بتلك المراكز. وتظهر وثائق أخرى حصل عليها الأستاذ بجامعة شيفيلد ديفيد توبين واطلعت عليها وكالة «فرانس برس»، كيف تم حشد المسؤولين في شمال المنطقة لاستهداف المسلمين بشكل منهجي. ومن بين تلك الوثائق كتيب نُشر عام 2016 يفصّل أساليب الاستجواب ويحضّ المسؤولين على توخي الحذر من الأئمة «الجامحين» والمتديّنين الذين «لهم وجهان».

وتُتهم الصين أيضاً بتجنيد الإيغور في برامج «عمل قسري» مرتبطة بسلاسل إمداد دولية في قطاعات عدة من صناعة الملابس إلى السيارات. وتقول بكين إن الأمر يتعلق بمبادرات تقلل من الفقر من خلال توفير وظائف ذات رواتب جيدة لسكان الريف ذوي الدخل المنخفض. لكن تشير أبحاث إلى أن السلطات أجبرت عشرات الآلاف من الأشخاص على العمل في حقول ومصانع مرتبطة بمراكز الاعتقال. وهو ما دفع الولايات المتحدة في العام الماضي لسنّ قانون يحظر استيراد منتجات مصانع تمارس العمل القسري في شينجيانغ. وقالت الصين في إبريل/نيسان الماضي إنها صادقت على اتفاقيتين دوليتين لمناهضة العمل القسري.

(فرانس برس)

كشفت وثيقة عن استهداف الصين المسلمين بشكل منهجي

شرق غرب

جونسون لم يتدخل في تحقيق الحفلات

أعلن وزير التعليم البريطاني ناظم الزهاوي (الصورة)، أمس الأحد، أن رئيس الوزراء بوريس جونسون لم يتدخل في تحقيق داخلي في انتهاكات القيود المتعلقة بكورونا في مكتبه ومقر إقامته في داونينغ ستريت، المعروف إعلامياً باسم فضيحة «بارتي غيت». وقال الزهاوي لمحطة «سكاي نيوز» التلفزيونية: «رئيس الوزراء لم يتدخل مطلقاً في التحقيق الذي أجرته سو غراي»، الموظفة الحكومية الكبيرة التي أعدت التقرير بشأن الحفلات التي أقيمت في مقرّ رئاسة الحكومة.

(رويترز)

بايدن يصل إلى اليابان

توجه الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس الأحد، إلى اليابان ثاني محطات جولته الآسيوية الأولى، الهادفة إلى تأكيد التزام واشنطن في المنطقة والتي يخيم عليها احتمال إجراء كوريا الشمالية تجربة نووية، بعد تجاهلها دعوة الولايات المتحدة للحوار. وغادر بايدن كوريا الجنوبية وحطّت طائرته في قاعدة يوكوتا الجوية خارج عاصمة اليابان طوكيو، حيث سيلتقي رئيس الوزراء فوميو كيشيدا والإمبراطور ناروهيتو اليوم الاثنين.

(فرانس برس)

... ويحيّد تايوان في اتفاقية تجارية

من المرتقب أن يكشف الرئيس الأميركي جو بايدن، اليوم الاثنين، عن قائمة الدول التي من المقرر أن تنضم إلى اتفاقية تجارية متوقعة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، لكن تايوان لن تكون عضواً. وأكد مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض، جيك سوليفان، أن تايوان ليست من الحكومات التي وقعت على اتفاقية «الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ»، وهو اتفاق يهدف إلى السماح للولايات المتحدة بالعمل من كثب مع الاقتصادات الآسيوية الرئيسية بشأن قضايا تتضمن التوريد والتجارة الرقمية والطاقة النظيفة ومكافحة الفساد.

(أسوشييتد برس)

اجتماع بين أميركا و«طالبان» في الدوحة

التقى المبعوث الأميركي الخاص لأفغانستان، توماس ويست، مساء السبت، وزير خارجية حركة «طالبان» أمير خان متقي (الصورة) في العاصمة القطرية الدوحة، وأكد له رفض المجتمع الدولي طريقة تعامل الحركة مع النساء والفتيات. وكتب ويست على «تويتر»: «يجب أن تعود الفتيات إلى المدرسة، وأن تتمتع النساء بحرية الحركة وأن يعملن بلا قيود، من أجل إحراز تقدم في تطبيع العلاقات».

(فرانس برس)

مباحثات تركية ـ أذرية

بحث وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، مع نظيره الأذري جيهون بيراموف، أمس الأحد، العلاقات الثنائية وقضايا إقليمية. وأفادت وزارة الخارجية التركية، في بيان، أن الوزيرين بحثا في اتصال هاتفي العلاقات الثنائية، وآليات التعاون التي تشارك فيها تركيا وأذربيجان. كما تناول الوزيران آخر المستجدات في جنوب القوقاز، خصوصاً أرمينيا وأذربيجان، وأوكرانيا.

(الأناضول)

تتمسك أوكرانيا بعدم تقديم تنازلات لروسيا، مع اقتراب الغزو الروسي من شهره الرابع، غير أن صمود كييف يصطدم بمماطلة أوروبية في الاستجابة لطلب أوكرانيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، رغم التشديد على عدم السماح بانتصار موسكو

كييف ترفض تقديم تنازلات لموسكو

مماطلة أوروبية في ضم أوكرانيا

مع اقتراب الاجتياح الروسي لأوكرانيا من إنهاء شهره الثالث، تركز موسكو على الشرق الأوكراني، وتحديداً منطقة دونباس، حيث تستعر المعارك، فيما لا تزال السلطات الأوكرانية تصر على رفض تقديم تنازلات لموسكو، باعتبار ذلك لن يوقف الحرب، معتمدة على نجاحها في الصمود بوجه الهجوم الروسي منذ 24 فبراير/شباط الماضي. غير أن صمود كييف، الذي عززه الدعم العسكري الكبير من الأوروبيين والولايات المتحدة، لا يعني أن أوروبا ستستجيب بسرعة لطلب أوكرانيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما أعادت فرنسا الإشارة إليه أمس الأحد.

وقدّر وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية كليمان بون أن انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي «سيستغرق على الأرجح 15 أو 20 عاماً»، مقترحاً أن تنخرط كييف في الأثناء في المنظمة السياسية الأوروبية التي اقترح الرئيس إيمانويل ماكرون إنشاءها. وقال بون لـ«راديو جي» الفرنسي: «علينا أن نكون صادقين... إذا قلنا إن أوكرانيا ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي في غضون ستة أشهر أو سنة أو سنتين، فنحن نكذب. ذلك ليس صحيحاً. ربما يستغرق 15 أو 20 عاما، وهو وقت طويل».

وأعلن بون أنّ الهدف بالنسبة لفرنسا هو «ألا تحقق روسيا انتصاراً» و«تحرير أوكرانيا». وأضاف أن «من يسعى وراء الحرب ومن يلام عليها هو (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين»، مضيفاً «نساعد أوكرانيا، من دون أن نكون نحن أنفسنا في حالة حرب، على المقاومة... والتحرر من عدوان». وتابع أن الأوكرانيين «لم يتسببوا بحرب في روسيا، إنهم يسعون، بصفتهم دولة ذات سيادة، للتحرّر من بلد يحتلهم». وأوضح بون «هذا مشروع، نحن ندعمهم. ليس الأمر مجرد واجب أخلاقي. إن لم تفعل أوروبا ذلك، فكأنها تقول إن بإمكان روسيا أن تفعل ما تشاء، وهذا سيشكّل خطرا على أمننا». وأضاف «عندما تكونون ضعفاء لا يمكن أن تحققوا السلام»، مؤكدا أن «أوكرانيا هي أوروبا».

وتأتي هذه التصريحات بعدما اتهم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون بالسعي لتأمين «مخرج» لبوتين، مبدياً تحفظات حيال دعوة ماكرون لإنشاء «منظمة سياسيّة أوروبيّة» لضمّ أوكرانيا بالتوازي مع آلية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

في غضون ذلك، كان الرئيس البولندي أندريه دودا يزور كييف أمس، معلناً في كلمة أمام أعضاء البرلمان الأوكراني أن أوكرانيا فقط هي التي تملك حق تقرير مستقبلها، بعد أن أصبح أول زعيم أجنبي يلقي خطاباً بنفسه أمام البرلمان الأوكراني منذ بدء الغزو الروسي. وقال دودا «ظهرت أصوات مقلقة تقول إن أوكرانيا يجب أن تستجيب لمطالب بوتين. لأوكرانيا فقط الحق في تقرير مستقبلها... لا يمكن لشيء يخصكم أن يتقرر من دون موافقتكم». من جهته، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أثناء زيارة نظيره البولندي، إن المواطنين البولنديين في أوكرانيا سيُمنحون نفس الحقوق التي يحصل عليها اللاجئون الأوكرانيون في بولندا حاليا. ومنحت بولندا الحق في العيش والعمل والمطالبة بمدفوعات الضمان الاجتماعي لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أوكراني فروا من الغزو الروسي لبلادهم.

في غضون ذلك، كان كبير المفاوضين الأوكرانيين مستشار الرئيس الأوكراني ميخائيلو بودولياك يستبعد، في تصريحات لوكالة رويترز، الموافقة على وقف إطلاق النار أو أي اتفاق مع موسكو يتضمن التنازل عن أراض. وقال بودولياك إن تقديم تنازلات ستكون له نتائج عكسية، لأن روسيا سترد بقوة أكبر بعد أي توقف للقتال. وأضاف «الحرب لن تتوقف (بعد التنازلات). ستتوقف قليلاً لبعض الوقت... سيبدأون (بعدها) هجوماً جديداً سيكون أكثر دموية وواسع النطاق».

ميدانياً، بعد سيطرة روسيا على مدينة ماريوبول الاستراتيجية الجنوبية الشرقية، فإنها تشن هجوما كبيرا في لوغانسك، أحد إقليمي دونباس. وعلى الجبهة في دونيتسك، تسعى القوات الروسية لاختراق الدفاعات الأوكرانية للوصول إلى الحدود الإدارية لمنطقة لوغانسك، بينما واصلت شمالاً قصفاً عنيفاً لمدينتي سيفيرودونتسك وليسيتشانسك، حسب ما ذكرت هيئة الأركان العامة الأوكرانية في تحديثها اليومي لتطورات الحرب أمس. وقالت هيئة الأركان إن الجيش الروسي يواصل «ضرباته الصاروخية والجوية في جميع الأراضي»، بل إنه «زاد من حدتها باستخدام الطيران لتدمير بنى تحتية حيوية». من جهتها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس، أن روسيا قصفت القوات الأوكرانية جواً وبالمدفعية في الشرق والجنوب مستهدفة مراكز القيادة والجنود ومستودعات الذخيرة.

دمار في دونباس التي تستهدفها القوات الروسية (أريس مسينيس/فرانس برس)

فرنسا: انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد سيستغرق 15 أو 20 عاماً

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع إيغور كوناشينكوف إن صواريخ أُطلقت من الجو أصابت ثلاث نقاط قيادة و13 منطقة تحتشد فيها قوات ومعدات عسكرية أوكرانية، إضافة إلى أربعة مستودعات للذخيرة في دونباس. وأضاف كوناشينكوف أن الصواريخ الروسية أصابت نظاماً متنقلاً مضاداً للطائرات المُسيرة قرب هانيفكا، على بعد حوالي 100 كيلومتر شمال شرق مدينة ميكولايف في جنوب أوكرانيا. وتابع «الصواريخ والمدفعية أصابت 583 منطقة تجمع للقوات والمعدات العسكرية الأوكرانية و41 نقطة مراقبة و76 وحدة مدفعية وهاون (مورتر) في مواقع إطلاق النار، بينها ثلاث بطاريات غراد، إضافة إلى محطة بوكوفيل للحرب الإلكترونية الأوكرانية بالقرب من هانيفكا في منطقة ميكولايف».

في المقابل، ذكرت وسائل إعلام روسية أن رئيس بلدية إنيرغودار الأوكرانية أندريه شيفتشوك، الذي عُيّن بعد احتلال الجيش الروسي للبلدة، أصيب مع اثنين من مرافقيه في انفجار عند مدخل منزل.

في هذا الوقت، أعلن النائب والمفاوض الروسي ليونيد سلوتسكي أن بلاده تنظر في إمكان مبادلة أسرى من مقاتلي كتيبة آزوف الأوكرانية بفيكتور ميدفيتشوك القريب من بوتين. وقال سلوتسكي، بحسب ما نقلت عنه وكالة ريا نوفوستي للأنباء ردا على سؤال في هذا الصدد، «سندرس المسألة». وأوضح متحدثا من مدينة دونيتسك أن إمكان حصول هذا التبادل سيناقشه في موسكو «من يملكون صلاحيات» القيام بذلك. وفيكتور ميدفيتشوك سياسي ورجل أعمال أوكراني معروف بقربه من الرئيس الروسي، وأوقف منتصف إبريل/نيسان الماضي في أوكرانيا. وكان قيد الإقامة الجبرية منذ مايو/أيار 2021 بعد اتهامه بـ«الخيانة العظمى» و«محاولة نهب الموارد الطبيعية في القرم».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

تمديد التعبئة العامة

مددت أوكرانيا العمل بالأحكام العرفية والتعبئة العامة لمدة ثلاثة أشهر، وهما الإجراءان اللذان فُرضا منذ بدء الغزو الروسي في 24 فبراير/شباط الماضي. ووافق البرلمان الأوكراني أمس الأحد بالأغلبية المطلقة على المرسومين الرئاسيين بشأن تمديد الأحكام العرفية والتعبئة العامة حتى 23 أغسطس/آب المقبل. وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قد وقّع المرسومين في 24 فبراير، وسبق أن مدد العمل بهما مرتين لمدة شهر واحد.

إضاءة

تركيا تخدم روسيا بمواجهة السويد وفنلندا

دفع تمسّك تركيا برفض عضوية السويد وفنلندا في حلف شمال الأطلسي إلى قول العديد من المحللين بأن هذا الموقف «يخدم روسيا»، على الرغم من دفاعها عن مصالحها

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بموازاة عجز بلدان الاتحاد الأوروبي عن التوصل إلى صيغة توافقية لحظر استيراد النفط الروسي، على خلفية الموقف المجري الرافض لذلك، تلقت روسيا إشارة مبشرة جديدة لانقسام الصف الغربي، وهذه المرة من تركيا التي تجدد رفضها لانضمام فنلندا والسويد لحلف الأطلسي. ومع ذلك، ثمة مؤشرات لانفراجة قريبة في الخلاف بين تركيا والحلف بشأن مسألة انضمام فنلندا والسويد إليه، إذ كشف الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، في «تغريدة» على حسابه على موقع تويتر، أول من أمس السبت، عن تحدثه مع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عن أهمية مبدأ «الأبواب المفتوحة» واتفاقهما على أخذ الهموم الأمنية لجميع الحلفاء بعين الاعتبار، ومواصلة المحادثات للتوصل إلى حل.

وبحسب صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، فإنّ تركيا عرقلت حتى بدء مفاوضات انضمام البلدين إلى الأطلسي يوم الأربعاء الماضي، بينما أكد ستولتنبرغ آنذاك «ضرورة مراعاة المصالح الأمنية لجميع الحلفاء»، معرباً في الوقت نفسه عن أمله في تدقيق كافة المسائل والتوصل إلى حل سريع. وكان أردوغان قد تواصل مع رئيسة الوزراء السويدية ماغدالينا أندرسون والرئيس الفنلندي ساولي نينيستو، أول من أمس السبت، وطالبهما بـ«إنهاء دعم التنظيمات الإرهابية» وفقاً لبيانين منفصلين للرئاسة التركية. وشدّد على ضرورة رفع السويد القيود التي فرضتها على تركيا في واردات الصناعات الدفاعية إثر إطلاقها عملية «نبع السلام» في سورية، في عام 2019. وردّت أندرسون بالتأكيد أن «بلادها تدعم بشكل صريح مكافحة الإرهاب وإدراج حزب العمال الكردستاني على قائمة الإرهاب»، بينما أكد نينيستو أن بلاده وتركيا «ستتعهدان بضمان أمن بعضهما البعض عند الانضمام إلى حلف الأطلسي، وأن العلاقات بين البلدين ستصبح أقوى».

ويرجع الموقف التركي المعارض لعضوية فنلندا والسويد في الأطلسي إلى رفضهما تسليم عناصر حزب «العمال الكردستاني»، المصنف في تركيا منظمة «إرهابية»، وفرضهما حظراً على توريد الأسلحة إلى تركيا منذ تدخلها عسكرياً في الشمال السوري في عام 2019. وعلى الرغم من الحياد الروسي الرسمي وتأكيد المتحدث باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، عدم التدخل في العلاقات بين تركيا من جانب وفنلندا والسويد من جانب آخر، إلّا أنّ ثمة إجماعاً بين الخبراء الروس على أن الموقف التركي الرافض لانضمام السويد وفنلندا إلى الأطلسي، يخدم مصالح روسيا، معززاً رهاناتها على شق الصف الغربي.

وفي هذا الإطار، اعتبر الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية، كيريل سيميونوف، أن الموقف التركي من انضمام فنلندا والسويد للحلف متزن، وينطلق من المصالح الوطنية التركية التي تملي التمسك بمطالبها المتعلقة بحزب «العمال الكردستاني» و«وحدات حماية الشعب الكردية» وعدم إفساد العلاقات مع موسكو. وقال سيميونوف في حديث لـ«العربي الجديد»: «نظرياً، يمكن لتركيا عرقلة انضمام فنلندا والسويد للأطلسي، ولكنها تتصرف انطلاقاً من مصالحها الوطنية. لا يهم تركيا تعطيل الانضمام في حد ذاته، وإنما تحقيق مطالبها المتعلقة بالكف عن دعم حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية، وفي هذه الحالة، سترفع تركيا كافة الأسئلة».

ومع ذلك، لم يرَ سيميونوف أنه يمكن تصنيف الموقف التركي كموال لروسيا، مضيفاً: «لا يمكن وصف موقف أنقرة بأنه موالٍ لروسيا، ولكنه قد يبدو كذلك على خلفية أعمال الدول الأخرى الأعضاء في حلف الأطلسي».

بدوره، اعتبر الأستاذ الزائر في كلية الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية بالمدرسة العليا للاقتصاد في موسكو، مراد صادق زادة، أن مصالح روسيا وتركيا في مسألة عدم انضمام فنلندا والسويد للأطلسي جاءت متطابقة هذه المرة، لافتاً إلى أن موسكو يمكنها استثمار ذلك. وقال صادق زادة في حديث مع «العربي الجديد»: «هذه إشارة إيجابية لروسيا ومفادها أن تركيا تدافع عن مصالحها، وأن هذه المصالح قد تتطابق في بعض الأحيان مع مصالح روسيا. سابقاً، كانت علاقة تركيا مع فنلندا والسويد متوترة إلى حد كبير، ولا يمكن قراءة موقفها على أنه تحول نحو روسيا».

■ سيف القدس دشنت مرحلة نضالية تتويجية، فما قبلها ليس كما بعدها، فما قبلها كان التحرير إيمانا وأماني، وما بعدها رأينا التحرير واقعا يمكن إنجازه، ما قبلها كان يجب البرهان على صدق مسار، وما بعدها أصبح المعيب أن لا ترى جدواها، وقد أينعت ثماره أمام الناظرين.

■ إن الفعل البطولي الذي أرسته سيف القدس منذ اللحظة الأولى وانتشر صداه من غزة للقدس وجنين ونابلس وحيفا والرملة وبئر السبع واللد والناصرة ووصل مداه لفلسطينيي الشتات وأحرار أمتنا الذين زحفوا نصرة للأقصى.

■ #جدري_القردة: المرض تفشى بـ11 دولة وتم تسجيل أكثر من 100 إصابة، انتقال الفيروس يتم عبر الاختلاط المباشر، فترة حضانة جدري القردة من 6 إلى 16 يوماً، الطفح الجلدي يستمر من 1 يوم إلى 3 أيام، أما الأعراض فتدوم ما بين 14 و21 يوماً.

■ ذا غارديان تنقل عن مصادر استخباراتية غربية: أكثر من 50 متخصصاً من نظام #سورية ممن لديهم خبرة واسعة في تصنيع البراميل المتفجرة موجودون في #روسيا منذ عدة أسابيع، ويعملون جنباً إلى جنب مع مسؤولين من جيش #بوتين.

■ روسيا بدأت تعمل على إنهاء الحرب في أوكرانيا ولغتها أخذت تنحو باتجاه التصالح مع الغرب والعالم والتوقف عن اللهجة المتغطرسة. لذلك ستوافق على أي عرض يقدم لها بل ستقبل بتمديد دخول المساعدات عبر باب الهوى، من دون أن تحصل على أي عرض. زمن البازارات الأميركية للروس انتهى وبدأ زمن العصا.

■ واقع لبنان وتعدد طوائفه والحرب الداخلية الماضية سمح للمافيات أن تسيطر على الشعب بحجة الدفاع عن الطائفة، يعني لا تحتاج المافيات إلى ضخ الأموال لإسكات الناس، بل يكفي افتعال أزمة طائفية حتى تلتف الأغنام حول زعمائها وتنسى واقعها، وهذا ما يستغله السياسيون دائماً.

■ سبق لسلطنة عمان أن أدت دوراً وسيطاً بين طهران وواشنطن في الفترة التي سبقت إبرام الاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني لعام 2015. #الرئيس_الإيراني_في_مسقط